مذكرة كتب السنة والتخريج
انتساب

تدوين السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم :

لم يكن العرب قبل الإسلام يعتمدون على الكتابة في حفظ أشعارهم وخطبهم وقصص أيامهم و مآثرهم وأنسابهم، بل اعتمدوا على الذاكرة، ونمت ملكة الحفظ عندهم فاشتهروا بقوة ذاكرتهم وسرعة حفظهم. ولكن هذا لا يعنى عدم وجود من يعرف الكتابة بينهم، ذلك لأن مجتمع مكة التجاري يحتاج إلى معرفة بالكتابة والحساب، ولكن عدد الكاتبين كان قليلاً، ولذلك وصفهم القرآن الكريم بأنهم أميون فقال عز وجل: {هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم } [سورة الجمعة: ٢].

وفي الحديث الشريف: (إنّا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب) رواه مسلم، وقد حث الإسلام على العلم واهتم النبي صلى الله عليه وسلم بتعليم المسلمين الكتابة، فأذن لأسرى بدر أن يفدوا أنفسهم بتعليم عشرة من صبيان الأنصار القراءة والكتابة. وكان بعض المسلمين يتعلمون القراءة والكتابة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث تطوع بعض المعلمين بتعليمهم، مثل: عبد الله بن سعيد بن العاص، وسعد بن الربيع الخزرجي، وبشير بن ثعلبة، وأبان بن سعيد بن العاص. فكثر عدد الكاتبين حتى بلغ عدد كُتّاب الوحي زهاء أربعين كاتباً ناهيك عن كُتّاب الصدقات والرسائل والعهود.

كتابة الحديث في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم:

ومع وجود عدد من الكُتّاب في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وقيامهم بتدوين القرآن الكريم، فإنهم لم يقوموا بجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتابته بشمول واستقصاء، بل اعتمدوا على الحفظ والذاكرة في أغلبه، ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، ولعله أراد المحافظة على ملكة الحفظ عندهم، خاصة وأن الحديث تجوز روايته بالمعنى خلاف القرآن الكريم الذي هو معجز بلفظه ومعناه ومن ثم فلا تجوز روايته بالمعنى، لذلك اقتضت الحكمة حصر جهود الكاتبين في نطاق تدوين القرآن الكريم، وللتخلص من احتمال حدوث التباس عند عامة المسلمين فيخلطوا القرآن بالحديث إذا اختلطت الصحف التي كتب فيها القرآن بصحف الحديث ، خاصة في الفترة المبكرة عندما كان الوحي ينزل بالقرآن الكريم ولم يكمل الوحي، ولم يتعود عامة المسلمين على أسلوب القرآن. وقد وردت أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم تنهى عن كتابة الحديث، كما وردت أحاديث تسمح بالكتابة.

فأما أحاديث النهي عن الكتابة فهي:

١- لاتكتبوا عني، ومن كتب غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج) أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري. رضي الله عنه.

٢- قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: (استأذنا النبي صلى الله عليه وسلم أن يأذن لنا في الكتاب فأبى) رواه الترمذي، وصححه الألباني.

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: (خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نكتب الأحاديث فقال: ما هذا الذي تكتبون ؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك . قال: كتاب غير كتاب الله، أتدرون؟ ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى) رواه أحمد بألفاظ مختلفة.

وأقوى هذه الأحاديث حديث أبي سعيد الخدري الأول الذي أخرجه مسلم في صحيحه.

وأما أحاديث السماح بالكتابة فهي:

١- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: "كنت أكتب كل شي أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا تكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأومأ بإصبعه إلى فيه وقال: (اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق)" أخرجه الدارمي في سننه وأبو داود، وصححه الألباني.

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب " رواه البخاري.

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "إن رجلاً أنصارياً شكا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قلة حفظه فقال: (استعن بيمينك)" أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم.

٤- طلب رجل من أهل اليمن يوم فتح مكة من الصحابة أن يكتبوا له خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح فاستأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال: (اكتبوا لأبي شاه)، رواه البخاري.

٥- حديث أنس: (قيدوا العلم بالكتاب) رواه الدارمي، وصححه السيوطي، وقال الهيثمي رجال الصحيح.

٦- حديث رافع بن خديج: " قلت يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: (اكتبوا ولا حرج)" رواه الطبراني في الكبير.

٧- كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم.

٨- قال النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه: (ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده) رواه البخاري.

٩- كتابة النبي صلى الله عليه وسلم للصحيفة بين المهاجرين والأنصار وبين المسلمين و اليهود.

رأي العلماء في تعارض هذه الأحاديث:

لقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث خشية اختلاطه بالقرآن الكريم الذي لم يكن قد جمع بعد، وكذلك خشية انشغال المسلمين بالحديث عن القرآن وهم حديثو عهد به، وإلى ذلك ذهب الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، بقوله تعقيباً على حديث أبي سعيد الخدري وحديث أبي سعيد: "حرصنا أن يأذن لنا النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب فأبى ، فأحسبه أنه كان محفوظاً في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن ".

وأما أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) فقال: "وجهه والله أعلم أن يكون إنما كره أن يكتب شيء مع القرآن في صحيفة واحدة أو يجمع بينهما في موضع واحد تعظيماً للقرآن وتنزيهاً له أن يسوى بينه وبين كلام غيره ".

ولذلك فقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة المتقنين للكتابة أن يكتبوا الحديث مثل عبد الله بن عمرو بن العاص حيث اطمأن إلى عدم خلطة القرآن بالحديث. وذهب بعض العلماء ورأيهم ينسجم مع ما ذكر آنفاً إلى أن أحاديث السماح بالكتابة نسخت أحاديث النهي عنها، وذلك بعد أن رسخت معرفة الصحابة بالقرآن فلم يخش خلطهم له بسواه، وممن ذهب إلى النسخ من المتقدمين ابن قتيبة الدينوري، ومن المعاصرين الشيخ أحمد محمد شاكر، وهذا الرأي لا يتعارض مع تخصيص بعض

الصحابة مثل: عبد الله بن عمرو بالإذن في وقت النهي العام، لأن إبطال المنسوخ بالناسخ لا علاقة له ولا تأثير في تخصيص بعض أفراد العام قبل نسخه.

تدوين السنة في عهد الصحابة رضي الله عنه:

كما وردت أحاديث في النهي عن الكتابة والسماح بها، كذلك وقف الصحابة مواقف متباينة من كتابة الحديث، فمنهم من كره الكتابة، ومنهم من أجازها، ومنهم من روي عنه الأمران، كراهية الكتابة وإجازتها وهذه مواقف بعض كبار الصحابة الذين كرهوا كتابة الحديث:

-1جمع أبو بكر الصديق رضي الله عنه خمسمائة حديث ثم أحرقها.

٢- استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الصحابة في تدوين الحديث، ثم استخار الله تعالى في ذلك شهراً ثم عدل عن ذلك وقال: "إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً ".

٣- قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حين اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم ".

٤- أتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها، وقال: "بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ".

٥- وردت روايات تدل على كراهية صحابة آخرين للكتابة وهم: زيد بن ثابت، وأبو هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو، وأبو موسى الأشعري، وقد أوضح كل من هؤلاء الصحابة أن سبب كراهته كتابة الحديث خوفه من انشغال الناس بها وانصرافهم عن القرآن الكريم.

أما مواقف الصحابة التي تدل على تجويزهم الكتابة فهي:

١- كتب أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنس بن مالك فرائض الصدقة التي سنها الرسول صلى الله عليه وسلم.

٢- كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعتبة بن فرقد بعض السنن، ووجد في قائم سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم.

٣- كان عند علي رضي الله عنه صحيفة فيها العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر.

٤- وردت أخبار عن سماح بعض الصحابة الآخرين بالكتابة مثل: السيدة عائشة وأبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص و البراء بن عازب وأنس بن مالك والحسن بن علي وعبد الله بن أبي أوفى. وفيمن ذكرتهم من كان يكره الكتابة ثم أجازها، ولا تناقض في ذلك لأن سبب كراهتهم هو أن تختلط بالقرآن، أما حين يؤمن من ذلك فإنهم كانوا يجيزون كتابة الحديث.

ولذلك فقد كتب بعضهم الأحاديث في الصحف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته. وفيما يلي ذكر ما عرف منها.

أمثلة الصحف التي كتبها الصحابة في الحديث:

١- نسخة سمرة بن جندب جمع فيها أحاديث كثيرة.

٢- كتاب أبي رافع مولى النبي "صلى الله عليه وسلم" وفيه استفتاح الصلاة.

٣- كتب أبي هريرة.

٤- صحيفة أبي موسى الأشعري.

٥- صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري.

٦- الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص.

٧- الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه وهي التي رواها عن أبي هريرة.

تدوين السنة في عهد التابعين رحمهم الله :

امتنع بعض كبار التابعين عن الكتابة مثل: عبيدة بن عمرو السلماني (ت٧٢هـ) وإبراهيم بن زيد (ت٩٣هـ) وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت٩٦هـ) وعامر الشعبي (ت١٠٣هـ). ولكن البعض الآخر منهم كان يكتب الحديث مثل: سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب (ت٩٤هـ) وعامر الشعبي والضحاك بن مزاحم (ت١٠٥هـ) والحسن البصري (ت١١٠هـ) ومجاهد بن جبر (ت١٠٣هـ) ورجاء بن حيوة

(ت١١٢هـ) وعطاء بن أبي رباح (ت١١٤هـ) ونافع مولى ابن عمر (ت١١٧هـ). وقتادة السدوسي (ت١١٨هـ).

وبرز من جيل التابعين عدد من العلماء الذين اهتموا بكتابة الحديث، واحتفظوا بأجزاء وصحف كانوا يروونها مثل:

أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي (ت١٢٦هـ) الذي كتب بعض حديث الصحابي جابر بن عبد الله وحديث غيره.

وأبي العشراء الدارمي: أسامة بن مالك.

وأيوب بن أبي تميمة السختياني (ت١٣١هـ).

وأبي بردة بريد بن عبدالله بن أبي بردة.

وحميد بن أبي حميد الطويل (ت١٤٣هـ).

وهشام بن عروة بن الزبير (ت١٤٦هـ).

وأبي عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب (ت١٤٧هـ).

وقد حملت كراهية بعض التابعين للكتابة على أنهم كرهوا تدوين آرائهم وفتاويهم مع الحديث، وكذلك خوفهم من الاعتماد على الكراريس وإهمال الحفظ.

وقد سعى عبد العزيز بن مروان والي مصر (وليها من سنة ٦٥هـ إلى سنة ٨٥هـ) إلى جمع الحديث وتدوينه، فكتب إلى كثير بن مرة الحضرمي الذي أدرك سبعين بدرياً أن يكتب له ما سمعه من أحاديث الصحابة سوى أبي هريرة لأن حديثه كان مجموعا عنده، ولكننا لا نعلم شيئا عن نتيجة هذه المحاولة. ثم جاء ابنه عمر بن عبد العزيز بن مروان إلى الخلافة، فكتب إلى أبي بكر بن حزم عامله على المدينة: "انظر ماكان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو سنة ماضية، أو حديث عَمْرة فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله ". وأراد منه أن يكتب ما عنده عَمْرة بنت عبد الرحمن الأنصارية (ت٩٨هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت١٢٠هـ).

وكتب عمر إلى علماء المدن الإسلامية الأخرى:" انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه ".

ولكن عمر بن عبد العزيز عاجلته المنية قبل أن يبعث إليه أبو بكر بن حزم بما جمعه. وعلى أية حال فإن هذا الجمع لم يكن شاملاً.

أما المحاولة الشاملة فقد قام بها إمام جليل آخر هو ابن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ) حيث استجاب لطلب عمر بن عبد العزيز، وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة فجمع حديث المدينة وقدمه إلى عمر بن عبد العزيز الذي بعث إلى كل أرض دفتراً من دفاتره. وكانت هذه هي المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء. وبذلك مهد الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري حيث نشطت حركة تدوين الحديث ودأب العلماء على ذلك. وكان لفشو الوضع في الحديث أثر في تأكيدهم على التدوين، حفظاً للسنة ومنعاً للتلاعب فيها.

وممن اشتهر بوضع مصنفات في الحديث:

١- محمد بن إسحاق (ت١٥١هـ) بالمدينة وهو: صاحب السيرة النبوية المشهورة باسمه، وقد اختصرها ابن هشام.

٢- ٢. الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) بالمدينة حيث صنف (الموطأ) "وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز " وهو مطبوع.

٣- عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) بخراسان.

٤- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ) في كتابه الشمهور (المصنف).

٥- سعيد بن منصور صاحب السنن. وهو مطبوع باسم: سنن سعيد بن منصور.

٦- ابن أبي شيبة صاحب المصنف المعروف بمصنف أبي شيبة.

مناهج المصنفين في تدوين السنة في عصر التابعين:

"وكانت طريقتهم في جمع الحديث أنهم يضعون الأحاديث في باب واحد، ثم يضعون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض، ويجعلونها في مصنف واحد، ويخلطون الأحاديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ". وقد حملت هذه المصنفات الأولى عناوين مثل (مصنف) و (سنن) و (موطأ) و (جامع) وجمعت مادتها من الأجزاء والصحف التي دونت قبل مرحلة التصنيف.

تراجم موجزة لبعض مشاهير المحدثين في القرن الثاني الهجري :

الإمام مالِك (٩٣ – ١٧٩ هـ = ٧١٢ – ٧٩٥ م)

مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله: إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة. كان صلبا في دينه، بعيدا عن الأمراء والملوك، وشي به فضربه سياطا انخلعت لها كتفه. ووجه إليه الرشيد العباسي ليأتيه فيحدثه، فقال: العلم يؤتى، فقصد الرشيد منزله واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه، فحدثه. وسأله المنصور أن يضع كتابا للناس يحملهم على العمل به، فصنف " الموطأ – ط ". وله رسالة في " الوعظ – ظ " وكتاب في " المسائل – خ " ورسالة في " الرد على القدرية " وكتاب في " النجوم " و " تفسير غريب القرآن "

يَحْيى القَطَّان (١٢٠ – ١٩٨ هـ = ٧٣٧ – ٨١٣ م(

يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد: من حفاظ الحديث، ثقة حجة. من أقران مالك وشعبة، من أهل البصرة. كان يفتي بقول أبي حنيفة. وأورد له البلخي سقطات. ولم يُعرف له تأليف الّا ما في كشف الظنون من أن له كتاب " المغازي " قال أحمد بن حنبل: ما رأيت بعينيّ مثل يحيى القطان (٢) .

شُعْبَة بن الحَجَّاج (٨٢ – ١٦٠ هـ = ٧٠١ – ٧٧٦ م)

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكيّ الأزدي، مولاهم، الواسطي ثم البصري، أبو بسطام: من أئمة رجال الحديث، حفظا ودراية وتثبتا. ولد ونشأ بواسط، وسكن البصرة إلى أن توفي. وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدّثين، وجانب الضعفاء والمتروكين، قال الإمام أحمد: هو أمة وحده في هذا الشأن. وقال الشافعيّ: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق. وكان عالما بالأدب والشعر، قال الأصمعي: لم نر احداَ قط أعلم بالشعر من شعبة. له كتاب (الغرائب) في الحديث (٢) .

سُفْيان الثَّوري (٩٧ – ١٦١ هـ = ٧١٦ – ٧٧٨ م)

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، من مضر، أبو عبد الله: أمير المؤمنين في الحديث. كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى. ولد ونشأ في الكوفة، وراوده المنصور العباسي على أن يلي الحكم، فأبى. وخرج من الكوفة (سنة ١٤٤ هـ فسكن مكة والمدينة. ثم طلبه المهدي،

فتوارى. وانتقل إلى البصرة فمات فيها مستخفيا. له من الكتب (الجامع الكبير) و (الجامع الصغير) كلاهما في الحديث.

سُفْيَان بن عُيَيْنَة (١٠٧ - ١٩٨ هـ = ٧٢٥ - ٨١٤ م)

سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد: محدّث الحرم المكيّ. من الموالي. ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفي بها. كان حافظا ثقة، واسع العلم كبير القدر، قال الشافعيّ: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. وكان أعور. وحج سبعين سنة. قال علي بن حرب: كنت أحبّ أنّ لي جارية في غنج ابن عيينة إذا حدّث! له (الجامع) في الحديث، وكتاب في (التفسير) (١) .

الإِمَام الشَّافِعِي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م)

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله:

أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة.

وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة ١٩٩ فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة. قال المبرد: كان الشافعيّ أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراآت. وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منه. وكان من أحذق قريش بالرمي، يصيب من العشرة عشرة، برع في ذلك أولا كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة. وكان ذكيا مفرطا. له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب (الأم - ط) في الفقه، سبع مجلدات، جمعه البويطي، وبوّبه الربيع بن سليمان.

الأَوْزاعي (٨٨ - ١٥٧ هـ = ٧٠٧ - ٧٧٤ م)

عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو: إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وأحد الكتاب المترسلين. ولد في بعلبكّ، ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها.

وعرض عليه القضاء فامتنع. قال صالح بن يحيى في (تاريخ بيروت) : (كان الأوزاعي عظيم الشأن بالشام، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان

تدوين السنة في القرن الثالث الهجري :

أشهر كتب السنة المؤلفة فيه ومناهج المحدثين في تدوينها :

ثم جاء القرن الثالث فحدث طور آخر من أطوار تدوين السنة تجلى في إفراد حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالتصنيف دون غيره من أقوال الصحابة والتابعين ، فألفت المسانيد التي جمعت أحاديث كل صحابي على حدة ، من غير مراعاة لوحدة الموضوع ، كمسند الإمام أحمد ، ومسند إسحاق بن راهُوْيَه ، ومسند عثمان بن أبي شيبة وغيرها من المسانيد ، ولم تقتصر هذه المسانيد على جمع الحديث الصحيح بل احتوت على الصحيح وغيره مما جعل الإفادة منها والوقوف على أحاديث مسألة معينة من الصعوبة بمكان إلا على أئمة هذا الشأن ، خصوصاً وأنها لم ترتب على أبواب الفقه ، مما حدا بإمام المحدثين في عصره محمد بن إسماعيل البخاري أن ينحو بالتأليف منحىً جديدًا اقتصر فيه على الحديث الصحيح فحسب دون ما عداه ، فألف كتابه الجامع الصحيح المشهور بـ" صحيح البخاري " ، وجرى على منواله معاصره وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري فألف صحيحه المشهور بـ " صحيح مسلم" ، وقد رتبا صحيحيهما على أبواب الفقه تسهيلاً على العلماء والفقهاء عند الرجوع إليهما لمعرفة حكم معين ، فكان لهذين الإمامين الفضل بعد الله عز وجل في تمهيد الطريق أمام طالب الحديث ليصل إلى الحديث الصحيح بأيسر الطرق .

وقد تابعهما في التأليف على أبواب الفقه أئمة كثيرون سواء ممن عاصرهم أو ممن تأخر عنهم ، فألفت بعدهما السنن الأربعة المشهورة وهي سنن أبي داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، إلا أن هؤلاء الأئمة لم يلتزموا الصحة كما التزمها الإمامان البخاري ومسلم ، فوُجد في هذه المؤلفات الصحيح وغيره ، وإن كان الصحيح هو الغالب .

وقد اعتبر العلماء القرن الثالث الهجري أزهى عصور السنة وأسعدها بالجمع والتدوين ، ففيه دونت الكتب الستة التي اعتمدتها الأمة فيما بعد ، وفيه ظهر أئمة الحديث وجهابذته ، وفيه نشطت رحلة

العلماء في طلب الحديث ، ولذلك جعل كثير من أهل العلم هذا القرن الحدَّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من نقاد الحديث .

وبانتهاء هذا القرن كاد أن ينتهي عصر الجمع والابتكار في التأليف ، فقد اقتصر دور العلماء في القرون التالية على الاختصار والتهذيب والترتيب ، والاستدراك والتعقيب ، وانصب اهتمامهم على الكتب المدونة ، وقلَّت بينهم الرواية الشفهية .

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن تدوين الحديث النبوي قد مر بمراحل منتظمة ، وأطوار متلاحقة ، حققت حفظه ، وصانته من العبث والضياع ، وكان لجمع الحديث وتدوينه أعظم الأثر في تسهيل الطريق للاجتهاد والاستنباط ، وبهذا نعلم مقدار الجهد العظيم الذي بذله الأئمة في جمع السنة وتبويبها ، حيث تركوا لنا تراثاً عظيماً في عشرات المصنفات والدواوين ، حتى أصبحت هذه الأمة تمتلك أغنى تراث عرفته البشرية ، فجزى الله أئمة الإسلام عنَّا خير الجزاء .

التعريف بالكتب الستة ومؤلفيها وشروط مؤلفيها فيها :

ترجمة الإمام البخاري.

هو أبو عبد الله: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري وإنما قيل له: الجعفي؛ لأن المغيرة – أبا جده – كان مجوسيا، أسلم على يد يمان البخاري، وهو الجعفي والي بخارى، فنسب إليه حين أسلم على يده. وجعفي: أبو قبيلة من اليمن، وهو جعفي بن سعد العشيرة بن مدحج، والنسبة إليه كذلك.

ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة وتوفي ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، وعمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوما، ولم يعقب ذكرا.

والبخاري – الإمام في علم الحديث – رحل في طلب العلم إلى جميع محدثي الأمصار وكتب بخراسان، والجبال، والعراق، والحجاز، والشام، ومصر، وأخذ الحديث عن المشايخ الحفاظ.

منهم: مكي بن إبراهيم البلخي، وعبدان بن عثمان المروزي وعبد الله بن موسى العبسي، وأبو عاصم الشيباني، ومحمد بن عبدٍ الأنصاري، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعلي بن المديني، وأحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وإسماعيل بن أبي أويس المدني، وغير هؤلاء من الأئمة.

وأخذ عنه الحديث خلق كثير في كل بلدة حدث بها

قال الفربري: سمع كتاب البخاري: سبعون ألف رجل، فما بقي أحد يروي عنه غيري.و

كذلك هو لا يروى اليوم – صحيح البخاري – عن أحد سواه.

ورد على المشايخ، وله إحدى عشرة سنة، وطلب العلم وله عشر سنين.

قال البخاري: خرَّجت كتاب الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث، وما وضعت فيه حديثا إلا صليت ركعتين.

وقدم البخاري بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوها على البخاري، فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث، فلما اطمأن المجلس بأهله، انتدب إليه رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث. فقال: لا أعرفه. فسأل عن آخر. فقال: لا أعرفه، حتى فرغ من العشرة، والبخاري يقول: لا أعرفه، فأما العلماء فعرفوا بإنكاره أنه عارف، وأما غيرهم فلم يدركوا ذلك منه. ثم انتدب رجل آخر من العشرة، فكان حاله معه كذلك، ثم انتدب رجل آخر بعد آخر، إلى تمام العشرة، والبخاري لا يزيدهم على قوله: لا أعرفه.

فلما فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول: فهو كذا، والثاني: كذا، على النسق، إلى آخر العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، ثم فعل بالباقين مثل ذلك، فأقر له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

من مقدمة ابن الأثير لجامع الأصول (١/١٠٨، ١٠٩).

التعريف بصحيح البخاري:

عنوان الكتاب: ((الجامع المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)).

وهو معروف بـ ((صحيح البخاري((.

التعريف بالجامع الصحيح:

هو أول كتاب أُلِّف في الصحيح المجرد، ابتدأ البخاري تأليفه بالحرم الشريف، ولبث في تصنيفه ستة عشر عاما، وما كان يضع فيه حديثا إلا بعد استكمال سبل البحث فيه سندا ومتنا للتأكد من صحته، ثم يغتسل ويصلي ركعتين،ويستخير الله في وضعه في كتابه.

وبعد أن انتهى منه عرضه على علماء عصره، فوافقوه على صحة أحاديثه عدا أربعة أحاديث تفاوتت وجهات نظرهم فيها. وقد قال المحققون من أهل العلم إن الصواب في ذلك إلى جانب الإمام البخاري، فكل ما في كتابه صحيح، وقد تلقته الأمة بالقبول جيلا بعد جيل، وأجمعوا عليه، وعلى أنه أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.

شرط البخاري في صحيحه:

قصد البخاري إلى جمع الصحيح دون غيره، واشترط أن يكون كل راوٍ في سند الحديث قد عاصر شيخه فيه وثبت أنه لقيه ولو مرة واحدة حتى يحكم باتصاله، بالإضافة إلى العدالة والضبط والسلامة من الشذوذ والسلامة من العلةالقادحة، كما هو معروف في شروط الحديث الصحيح.

وقد انتقى البخاري صحيحه من عدد كبير من الأحاديث الصحيحة راميا إلى الاختصار، ولهذا فإنه لم يستوعب كل الحديث الصحيح لئلا يطول الكتاب، قال البخاري: ((أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ولم أُخرّج في هذا الكتاب إلا صحيحا، وما تركت من الصحيح أكثر، وخرجته من ستمائة ألف حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله سبحانه)).

عدد أحاديثه:

ثمة عدة إحصاءات لعدد أحاديث صحيح البخاري، وهي متباينة لاختلاف المنهج الذي سار عليه كل محصٍ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن عدة أحاديثه المسندة (٧٣٩٧)، وبغير المكرر: (٢٦٠٢)، وجميع ما فيه من الأحاديث المسندة معالمعلقات والمتابعات (٩٠٨٢)، وهذا عدا الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين.

أما تعداد محمد فؤاد عبد الباقي كما في الطبعة السلفية فهو: (٧٥٦٣) حديثا مسندا بالمكرر وبغير المكرر: (٢٦٠٧).

أما المعلقات فقد بلغت (١٣٤١)، كثير منها موصول في موضع آخر من الكتاب، وقد ألَّف الحافظ ابن حجر كتابا في وصل الباقي وهو (١٥٩) حديثا، وسماه: "تغليق التعليق"، وأضاف إليها المتابعات والموقوفات.

حكم معلقات البخاري:

وحكم معلقات البخاري أن ما كان منها بصيغة الجزم فهو صحيح عمن نقل عنه، أما ما لم يكن فيه جزم فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومعلوم أن شرط البخاري متحقق في المسند، أما المعلقات فليست من غرض كتابه، وإنما أوردها لفوائد إضافية أخرى.

* ترتيبه العام:

يحتوي كتاب البخاري على ٩٧ كتابا أولها: بدء الوحي، والإيمان، والعلم، والوضوء، والغسل، والحيض، والتيمم، والصلاة، ...، وآخرها:أخبار الآحاد، والاعتصام بالكتاب والسنة، والتوحيد.

وقد قسم كل كتاب إلى جملة من الأبواب بلغت في مجموعها: ٣٤٠٥، وعنون لكل باب بترجمة دقيقة تلائم محتواه، وتدل على غزارة فقه البخاري وقدرته العالية على الاستنباط حتى قيل: ((إن فقه البخاري في تراجمه)).

* ما فيه من التكرار:

كثيرا ما يكرر البخاري الحديث الواحد في عدة مواضع أو يقطعه إلى أجزاء، إذ إن الحديث الواحد قد يتضمن أحكاما متعددة، فيورده في المواضع التي تناسب الأحكام التي يدل عليها، قال ابن حجر: ((تقرر أن البخاري لا يعيد الحديثإلا لفائدة، ولكن تارة تكون في المتن وتارة في الإسناد، وتارة فيهما، فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعدا، إلا نادرا)).

* متابعات البخاري:

بلغ عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات: ٣٤٤ حديثا.

* خدمة الكتاب:

حظي الكتاب بعناية بالغة من علماء المسلمين على مر العصور، فألَّفُوا عليه شرحا واختصارا وتعريفا برجاله، وفهرسة لأحاديثه إلى غير ذلك من أغراض خدمته.

وقد زادت شروحه على الثمانين، أشهرها:

فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢).

عمدة القاري في شرح صحيح البخاري لمحمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥).

إرشاد الساري في صحيح البخاري لأحمد بن أبي بكر القسطلاني (ت٩٢٣).

– أود التنبيه في خاتمة هذا التعريف المختصر بصحيح البخاري إلى بطلان كلام بعض الجهلة والمغرضين في هذا الزمان الذين يريدون خلخلة ثوابت الأمة، وتشكيكها في أصولها، فيوجهون انتقادات مغرضة لصحيح البخاري مدَّعين أن من سلف الأمة من انتقده.

وقد قال الأستاذ أحمد شاكر – وهذا أحد كبار محدثي هذا العصر – : ((إنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه (أيالبخاري ومسلم)، فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم على بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل)).

وقد دافع عن صحة أحاديث البخاري كثير من أهل العلم قديما وحديثا، وألفوا في ذلك تبعا واستقلالا، منهم: يحيى بن علي القريشي (ت٦٦٢)، ويحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦)، وعبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٢٦)، وابن حجر (ت٨٥٢) في هدي الساري.

ترجمة الإمام مسلم

هو أبو الحسين: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أحد الأئمة الحفاظ.

ولد سنة ست ومائتين، وتوفي عشية الأحد لست بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين.

رحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر، وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، وعبيد الله القواريري، وشريح بن يونس، وعبد الله بن مسلمة القعنبي،وحرملة بن يحيى، وخلف بن هشام، وغير هؤلاء من أئمة الحديث وعلمائه.

وقدم بغداد غير مرة وحَدَّث بها، روى عنه الحديث خلق كثير، منهم: إبراهيم بن محمد بن سفيان – ومن طريقه روينا صحيحه – وكان آخر قدومه بغداد سنة سبع وخمسين ومائتين.

قال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على أهل عصرهما.

وقال الحسن بن محمد الماسرجسي: سمعت أبي يقول: سمعت مسلما يقول: صنفت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

وقال محمد بن إسحاق بن منده: سمعت أبا علي بن علي النيسابوري يقول: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث.

وقال أبو عمرو محمد بن حمدان الحيري: سألت أبا العباس بن عقدة عن محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري: أيهما أعلم؟

فقال: كان البخاري عالما، وكان مسلم عالما، فكررت عليه مرارا، وهو يجيبني بمثل هذا الجواب، ثم قال: يا أبا عمرو، قد يقع للبخاري الغلط في أهل الشام، وذلك أنه أخذ كتبهم، فنظر فيها، فذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضعآخر باسمه، ويتوهم أنهم اثنان، فأما مسلم: فقلما يقع له الغلط لأنه كتب المقاطيع والمراسيل.

وقال محمد بن يعقوب الأخرم – وذكر كلاما معناه – : قلما يفوت البخاري ومسلما مما يثبت في الحديث حديث.

قال الخطيب أبو بكر البغدادي: إنما قفا مسلم طريق البخاري، ونظر في علمه وحذا حذوه.

ولما ورد البخاري نيسابور في آخر مرة لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه.

وقال الدارقطني: لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء.

من مقدمة ابن الأثير لجامع الأصول (١/١٠٩ - ١١١).

التعريف بصحيح مسلم

* عنوان الكتاب:

((الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم))، وهو معروف بـ ((صحيح مسلم)).

* التعريف بالجامع الصحيح:

هو ثاني كتاب ألف في الصحيح المجرد بعد صحيح البخاري، ألفه في بلده وبحضور شيوخه ومصادره، وبقي في تأليفه خمس عشرة سنة، وانتهى منه سنة ٢٥٠هـ، وكان شديد التحري في الصحة وفي الألفاظ والسياق، إذ قال: ((ما وضعت في المسند شيئا إلا بحجة، ولا أسقطت شيئا منه إلا بحجة)).

وبعد أن أكمل تأليفه عرضه على أئمة الحديث في عصره مثل أبي زرعة الرازي، وفاوضهم فيه، وحذف كل حديث كان لهم عليه ملحظ بيّن، ولم يترك فيه إلا الأحاديث التي اجتمعت كلمتهم على صحتها.

وقد أجمعت الأمة على تلقيه بالقبول، واعتبره أهل العلم ثاني أصح كتابين بعد القرآن الكريم.

* شرط مسلم في صحيحه:

قصد مسلم إلى تخريج الصحيح دون غيره، وشرط فيه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه، سالما من الشذوذ والعلة وشرط في المعنعن ثبوت المعاصرة مع ثقة الراوي وعدم تدليسه لأن الثقة غير المدلس لا يستجيز أن يقول ((عن فلان)) وقد لاقاه وسمع منه.

وقد انتقى مسلم أحاديث صحيحة من مسموعات كثيرة صحيحة، قال: ((ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه)).

وقال: ((صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)).

فهو مثل البخاري لم يستوعب كل الصحيح في كتابه، ولا ادعى ذلك.

* عدد أحاديثه:

نقل عن أحمد بن سلمة (ت ٢٨٦) تلميذ مسلم الذي صنف له مسلم الصحيح أن عدة أحاديث مسلم اثنا عشر ألفا، أي بالمكررات، وذكر أبو قريش القهستاني (ت ٣١٣) أنها أربعة آلاف حديث أي بغير المكرر.

أما تعداد المعاصرين لهذه الأحاديث فيتمثل في جهد محمد فؤاد عبد الباقي الذي أوصلها إلى (٣٠٣٣) دون المكرر، وذكر الدكتور خليل ملا خاطر أنه عدها فبلغت (٤٦١٦)، وقام المستشرق ونسنك بِعَدِّ الأحاديث الأصول فبلغت (٥٧٨١).

وهذا الاختلاف راجع إلى منهجية العَدِّ، وعدم الاتفاق على ضابط للأصول والمكررات.

وقد أفاد السيوطي أن مسلما وافق البخاري على تخريج ما فيه من الأحاديث إلا ثلاثمائة وعشرين حديثا.

* ترتيبه العام:

يحتوي كتاب مسلم على ٥٤ كتابا بدأها بكتاب الإيمان ثم الطهارة... وانتهى بكتاب التفسير.

ولم يضع تراجم للأبواب داخل الكتب، وإن كان رتب الأحاديث بحسب موضوعاتها. وقد قام بعض العلماء بوضع تراجم لأبواب مسلم باجتهاداتهم مثل القاضي عياض (ت ٥٤٤)، والحافظ المنذري (ت ٦٥٦)، والإمام النووي (ت ٦٧٦).

قدم مسلم لكتابه بمقدمة منهجية ضافية، ذكر فيها طريقته في تصنيف الكتاب، وبَيَّن جملة مهمة في علوم الحديث تعتبر أول ما صنف في هذا المجال.

* المعلقات في صحيح مسلم:

اتفق أهل العلم على أن المعلقات نادرة في صحيح مسلم، واختلفوا في تحديد عددها، فذهب الجياني إلى أنها أربعة عشر، وتعقبه ابن الصلاح بأنها اثنا عشر فقط.

والأرجح ما ذهب إليه ابن حجر من أنها ستة فقط لأن الستة الباقية بصيغة الاتصال لكن أبهم في كل منها اسم من حدثه.

* الموقوفات والمقاطيع في صحيح مسلم:

شاع لدى الكثيرين خلو صحيح مسلم من الموقوفات على الصحابة والمقاطيع عن التابعين، والصواب أنه فيه عدد منها، وإن كان قليلا، وقد أوصله الحافظ ابن حجر إلى ١٩٢ حديثا، وذلك في كتاب خصصه لهذا الغرض وسماه: ((الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف)).

* عوالي صحيح مسلم:

اشتمل صحيح مسلم على أربعين حديثا علا في أسانيدها على شيخه البخاري برجل في كل منها، وقد جمعها ابن حجر في كتاب سماه: ((عوالي مسلم)).

* امتاز صحيح مسلم بأمور كثيرة في مجال الصناعة الحديثية منها:

١- إيراد أحاديث الباب كلها في موضع واحد، ولا يكرر الحديث إلا نادرا جدا وإن اشتمل على أحكام متعددة.

٢- جمع طرق الحديث الواحد في موضع واحد.

٣- تمحيصه لما صح مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يدخل فيه أقوال الصحابة والتابعين إلا في مواضع قليلة.

٤- روايته للحديث باللفظ لا بالمعنى، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من الاختلاف في المتون والأسانيد، ولو كان المختلف فيه حرفا واحدا.

٥- عنايته بالتمييز بين "حدثنا" و "أخبرنا".

٦- تحريه في رواية صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، حتى إنه يعيد سندها مع كل حديث منها.

٧- تحريه في عدم الزيادة في أنساب الرواة على ما سمعه من شيخه، فإذا أراد توضيح نسب الراوي من عنده بين ذلك بين هلالين.

قال الإمام النووي في سياق ترجمته للإمام مسلم: ((... ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحذقه وقعوده في علوم الحديث، واضطلاعه منها وتفننه فيها: كتابه الصحيح، الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غيرها زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف متن أو إسناد، ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين، وغير ذلك مما هو معروف في كتابه، وعلى الجملة فلا نظير لكتابه في هذه الدقائق وصنعة الإسناد، وهذا عندنا من المحققات التي لا شك فيها للدلائل المتظاهرة عليها.

ومع هذا فصحيح البخاري أصح وأكثر فوائد، هذا هو مذهب جمهور العلماء، وهو الصحيح المختار.

لكن كتاب مسلم في دقائق الأسانيد ونحوها أجود، وينبغي لكل راغب في علم الحديث أن يعتني به، ويتفطن في تلك الدقائق فيرى فيها العجائب من المحاسن)).

* خدمة الكتاب:

عني علماء الأمة بخدمة هذا الكتاب شرحا واختصارا واستخراجا وعناية برجاله وتفسيرا لغريب ألفاظه وبيانا لمشكله، وتجريدا لأحاديثه، وجمعا لما فيه من الموقوفات والمقاطيع والعوالي وغير ذلك.

وقد زادت شروحه على الستين، أهمها:

إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (ت ٥٤٤).

المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج المعروف بشرح صحيح مسلم للإمام النووي (ت ٦٧٦).

إكمال المعلم لمحمد بن خلفة الأبي (ت ٨٢٧).

ترجمة الإمام أبي داود

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق [بن] بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني، أحد من رحلوطوف، وجمع وصنف وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين.

ولد سنة اثنتين ومائتين، وتوفي بالبصرة لأربع عشرة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

وقدم بغداد مرارا، ثم خرج منها آخر مراته: سنة إحدى وسبعين.

وأخذ الحديث عن مسلم بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، وأبي الوليد الطيالسي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ومسدد بن مسرهد ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وقتيبة بن سعيد، وأحمد بن يونس، وغير هؤلاء من أئمة الحديث، ممن لا يحصى كثرة.

وأخذ الحديث عنه: ابنه عبد الله، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأحمد بن محمد الخلال، وأبو علي محمد بن عمرو اللؤلؤي، – ومن طريقه نروي كتابه –، وكان أبو داود سكن البصرة، وقدم بغداد، وروى كتابه المصنف في السنن بها، ونقلها أهلها عنه، وصنفه قديما، وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه.

قال أبو بكر بن داسة: قال أبو داود: كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب – يعني كتاب السنن – جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح، وما يشبهه ويقاربه. ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث:

أحدها: قوله عليه الصلاة والسلام: ((إنما الأعمال بالنيات)).

والثاني: قوله صلى الله عليه وسلم: ((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)).

والثالث: قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه)).

والرابع: قوله صلى الله عليه وسلم: ((إن الحلال بين، وبينهما أمور مشتبهات)) الحديث.

وقال أبو بكر الخلال: أبو داود سليمان بن الأشعث: الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعها أحد في زمانه، رجل ورع مقدم.

وكان إبراهيم الأصفهاني، وأبو بكر بن صدقة: يرفعان من قدره، ويذكرانه بما لا يذكران أحد في زمانه بمثله.

وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهراوي: كان سليمان بن الأشعث أبو داود، أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: علمه وعلله وسنده، وكان في أعلى درجة من النسك والعفاف، والصلاح والورع من فرسان الحديث.

وقال محمد بن أبي بكر بن عبد الرزاق: كان لأبي داود كُمٌّ واسع وكُمٌّ ضيق فقيل له: يرحمك الله، ما هذا؟ قال: الواسع للكتب، والآخر لا نحتاج إليه.

وقال أبو سليمان الخطابي: كتاب السنن لأبي داود: كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من كافة الناس على اختلاف مذاهبهم، فصار حكما بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء، فلكل فيه ورد، ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الأرض. فأما أهل خراسان، فقد أولع أكثرهم بكتاب محمد بن إسماعيل البخاري، وكتاب مسلم بن الحجاج النيسابوري.

وقال: قال أبو داود: ما ذكرت في كتابي حديثا اجتمع الناس على تركه.

وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود: الجوامع والمسانيد، ونحوهما، فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام: أخبارا وقصصا، ومواعظ وأدبا. فأما السنن المحضة: فلم يقصد أحد منهم إفرادها واستخلاصها من أثناء تلك الأحاديث، ولا اتفق له ما اتفق لأبي داود، ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث، وعلماء الأثر محل العجب، فضربت إليه أكباد الإبل، ودامت إليه الرحل.

وقال إبراهيم الحربي: لما صنف أبو داود هذا الكتاب، ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود عليه السلام الحديد.

وقال ابن الأعرابي، عن كتاب أبي داود: "لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله عز وجل، ثم هذا الكتاب، لم يحتج معهما إلى شيء من العلم بتة".

من مقدمة ابن الأثير لجامع الأصول (١/١١١ - ١١٣).

التعريف بكتاب سنن أبي داود

* خصائص سنن أبي داود:

١- إن عدد أحاديث الكتاب بحسب ترقيم محمد محيي الدين عبد الحميد: ٥٢٧٤ حديثا.

٢- اشتمل الكتاب على الصحيح والحسن وهو الأكثر (وقد جرده الشيخ الألباني في كتاب صحيح أبي داود) ولكنه اشتمل على الضعيف أيضا، ولهذا ينبغي التأكد عند العزو إليه وعند الاستفادة منه في العمل والبحث، ولا بد من عرض أحاديثه على قواعد الجرح والتعديل.

٣- عني بذكر الطرق واختلاف الألفاظ وزيادات المتون.

٤- ركز أبو داود عنايته على جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار.

٥- انتقى في كل باب مجموعة قليلة من الأحاديث خشية الإطالة.

٦- لا يكرر الحديث إلا إذا اشتمل على زيادة مهمة.

٧- قد يختصر أبو داود بعض الأحاديث للتركيز على موضع الاستدلال.

٨- كثيرا ما يشير إلى العلل الواردة في الأحاديث.

٩- قد يحكم أبو داود على الحديث، وكثيرا ما يسكت عن ذلك، قال في رسالته لأهل مكة في وصف سننه: ((وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض))، ومن العلماء من قال: إن ما سكت عنه أبو داود صحيح، ومنهم من قال: إنه حسن، والصواب عدم القطع بحكم عام في ذلك، وإنما يجب دراسة أسانيدها والحكم عليها في ضوء قواعد الجرح والتعديل.

١٠- للكتاب شروح متعددة، منها:

- معالم السنن للخطابي (ت ٣٨٨).

- بذل المجهود في حل سنن أبي داود للشيخ خليل أحمد (ت ١٣٤٦).

- واختصره المنذري (ت ٦٥٦) في مصنف مفيد هذبه ابن القيم (ت ٧٥١).

- غاية المقصود في حل سنن أبي داود؛

- وعون المعبود شرح سنن أبي داود - وهو مختصر الذي قبله - كلاهما لشرف الحق محمد آبادي (ت قبل ١٣٢٢).

ترجمة الإمام النسائي

هو أبو عبد الرحمن: أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النسائي.

ولد سنة خمس وعشرين ومائتين.

ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة، وهو مدفون بها.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: سمعت أبا علي الحافظ غير مرة يذكر أربعة من أئمة المسلمين رآهم فيبدأ بأبي عبد الرحمن.

وهو أحد الأئمة الحفاظ العلماء الفقهاء، لقى المشايخ الأكابر.

وأخذ الحديث عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم، وحميد بن مسعدة وعلي بن خشرم، ومحمد بن عبد الأعلى، والحارث بن مسكين، وهناد بن السري، ومحمد بن بشار، ومحمود بن غيلان، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وغير هؤلاء من المشايخ والحفاظ.

وأخذ عنه الحديث خلق كثير، منهم: أبو بشر الدولابي ـ وكان من أقرانه ـ وأبو القاسم الطبراني، وأبو جعفر الطحاوي، ومحمد بن هارون بن شعيب وأبو الميمون بن راشد، وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان، وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني الحافظ – ومن طريقه روينا كتابه السنن.

وله كتب كثيرة في الحديث والعلل، وغير ذلك.

قال مأمون المصري الحافظ: خرجنا مع أبي عبد الرحمن إلى طرسوس سنة الفداء. فاجتمع جماعة من مشايخ الإسلام، واجتمع من الحفاظ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مربع، وأبو الآذان، وكيلجة وغيرهم. فتشاوروا من ينتقي لهم على الشيوخ؟ فاجتموا على أبي عبد الرحمن النسائي، وكتبوا كلهم بانتخابه.

وقال الحاكم النيسابوري: أما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث: فأكثر من أن نذكر. ومن نظر في كتابه السنن له، تحير في حسن كلامه.

وقال: سمعت علي بن عمر الحافظ غير مرة يقول: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم في زمانه.

وكان شافعي المذهب، له مناسك، ألفها على مذهب الشافعي. وكان ورعا متحريا، ألا تراه يقول في كتابه ((الحارث بن مسكين قراءة عليه، وأنا أسمع)) ولا يقول فيه ((حدثنا)) ولا ((أخبرنا)) كما يقول عن باقي مشايخه.

وذلك: أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر، وكان بينه وبين أبي عبد الرحمن خشونة، لم يمكنه من حضور مجلسه، فكان يستتر في موضع، ويسمع حيث لا يراه، فلذلك تورع وتحرى، فلم يقل ((حدثنا، وأخبرنا)).

وقيل: إن الحارث كان خائضا في أمور تتعلق بالسلطان، فقدم أبو عبد الرحمن فدخل إليه في زي أنكره – قالوا: كان عليه قباء طويل، وقلنسوة طويلة فأنكر زيه وخاف أن يكون من بعض جواسيس السلطان،

فمنعه من الدخول إليه، فكان يجيء فيقعد خلف الباب، ويسمع ما يقرؤه الناس عليه من خارج، فمن أجل ذلك لم يقل فيما يرويه عنه ((حدثنا، وأخبرنا)).

وسأل بعض الأمراء، أبا عبد الرحمن عن كتابه السنن أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجردا، فصنع المجتبى، فهو ((المجتبى من السنن)) ترك كل حديث أورده في السنن، مما تكلم في إسناده بالتعليل.

من مقدمة ابن الأثير لجامع الأصول (١/١١٥، ١١٧) .

التعريف بكتاب السنن الصغرى للنسائي

* خصائص سنن النسائي:

١- المقصود هنا السنن الصغرى، وهي اختصار السنن الكبرى، ولذلك فإنه يسمى ((المجتبى من السنن الكبرى)).

٢- إنه أقوى السنن الأربعة حديثا، وأكثر أحاديثه في الصحيحين، وقد اشتمل على الصحيح والحسن، وقليل من الحديث الضعيف، ولابد من عرض أحاديثه على قواعد الجرح والتعديل، وقد جرد الشيخ الألباني أحاديثه المقبولة في صحيح سنن النسائي.

٣- يمتاز الكتاب بتخصصه في أحاديث الأحكام وبتفريعات داخل الأبواب بما لا يعرف لغيره، وذلك دال على فقه الإمام النسائي.

٤- كثيرا ما يكرر النسائي إيراد الحديث في الموضع الواحد، مع الإتيان بإسناد مغاير في كل مرة.

٥- يعنى النسائي بذكر ما بين الروايات من الاختلاف مع بيان العلل والصحيح والأصح والضعيف والأضعف، وبيان أحوال الرجال الذين فيهم ضعف.

٦- من شروحه:

- زهر الربى للسيوطي (ت ٩١١).

- وشرح السندي (ت ١١٣٨)، وهو أوسع من شرح السيوطي.

- التعليقات السلفية لأبي الطيب الفوجياني (ت ١٤٠٩).

- وشرح ابن الملقن (ت ٨٠٤) زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي في مجلد واحد.

ترجمة الإمام الترمذي

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي ولد [سنة تسع ومائتين].

وتوفي بترمذ ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين، وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام. وله في الفقه يد صالحة.

أخذ الحديث عن جماعة من أئمة الحديث، ولقى الصدر الأول من المشايخ، مثل قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن موسى، ومحمود بن غيلان، وسعيد بن عبد الرحمن، ومحمد بن بشار، وعلي بن حجر، وأحمد بن منيع، ومحمد بن المثنى، وسفيان بن وكيع، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وغير هؤلاء، وأخذ عن خلق كثير لا يحصون كثرة.

وأخذ عنه خلق كثير. منهم: محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي - ومن طريقه روينا كتابه الجامع - .

وله تصانيف كثيرة في علم الحديث، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبا، وأقلها تكرارا، وفيه ما ليس في غيره: من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب،وفيه جرح وتعديل. وفي آخره كتاب العلل، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها.

قال الترمذي رحمه الله تعالى: صنفت هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب، فكأنما في بيته نبي يتكلم.

وقال الترمذي: كان جدي مروزيا انتقل من مرو، أيام الليث بن سيار.

من مقدمة ابن الأثير لجامع الأصول (١/١١٤)

التعريف بسنن الترمذي المسمى (الجامع الصحيح)

* خصائص جامع الترمذي:

١- عرض الترمذي جامعه على علماء الحجاز والعراق وخراسان فاستحسنوه.

٢- اقتصر فيه على إيراد الأحاديث التي عمل بها فقهاء الأمصار.

٣- إنه أول كتاب شهر الحديث الحسن، لكثرة ذكر الترمذي لذلك عند الكلام على الأحاديث.

٤- حكم الترمذي في كتابه على أكثر الأحاديث، وتكلم عليها بما يقتضي التصحيح أو التضعيف.

٥- يعنون للباب غالبا بالحكم الذي يدل عليه أصح أحاديث ذلك الباب.

٦- قوله: في الباب عن فلان وفلان لا يعني أن هؤلاء الصحابة رووا ذلك الحديث المعين بلفظه، إنما يقصد وجود أحاديث أخرى يصح إيرادها في ذلك الباب.

٧- في جامع الترمذي الصحيح والحسن والضعيف، ومناكير قليلة، إلا أنه حكم عليها، ولم يخرج فيه لمتهم بالكذب متفق على اتهامه، ويجب عرض أحاديثه على قواعد الجرح والتعديل، وقد جرد الشيخ الألباني أحاديثه المقبولة في صحيح جامع الترمذي.

٨- أورد فيه كثيرا من فقه الصحابة والتابعين ومذاهب فقهاء الأمصار، فهو من أهم مصادر دراسة فقه الخلاف المذهبي.

٩- يختصر الترمذي طرق الحديث، فيذكر أحدها ويشير إلى غيرها.

١٠- ذيل جامعه بكتاب العلل، وفيه فوائد نفيسة، أثرى فوائدها الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرحه عليها.

١١- اختص الكتاب ببعض المصطلحات، أهمها:

- قوله ((حسن صحيح)) في الحكم على الحديث الواحد، وللعلماء في ذلك أقوال منها: أن ذلك الحديث حسن عند قوم صحيح عند آخرين، أو أنه حسن باعتبار إسناد صحيح باعتبار إسناد آخر.

- قوله: ((غريب)) في الحكم على الحديث فإذا أفردها فالمراد بها الحكم على الحديث بالضعف، وإذا قرنها بغيرها مثل: "حسن غريب" فالمراد التفرد وليس الضعف.

١٢- أشهر شروح الكتاب:

- عارضة الأحوذي لأبي بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣).

- النفح الشذي لمحمد بن محمد اليعمري المعروف بابن سيد الناس (ت ٧٣٤).

- تحفة الأحوذي لعبد الرحمن المباركفوري.

وقد طبع الأول والثالث، وطبع جزء من الثاني مع مقدمة وافية بتحقيق أستاذنا فضيلة الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

ترجمة الإمام ابن ماجه

محمد بن يزيد: الحافظ، الكبير، الحجة، المفسر، أبو عبد الله ابن ماجه، القزويني، مصنف "السنن"، و"التاريخ"، و"التفسير"، وحافظ قزوين في عصره.

ولد سنة تسع ومئتين.

وسمع من: علي بن محمد الطنافسي الحافظ، وأكثر عنه، ومن:

جبارة بن المغلس، وهو من قدماء شيوخه، ومن: مصعب بن عبد الله الزبيري، وسويد بن سعيد، وعبد الله معاوية الجمحي، ومحمد بن رمح، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبي بكر بن أبي شيبة، وهشام بن عمار، ويزيد بن عبد الله اليمامي، وأبي مصعب الزهري، وبشر بن معاذ العقدي، وحميد بن مسعدة، وأبي حذافة السهمي، وداود بن رشيد، وأبي خيثمة، وعبد الله بن ذكوان المقرئ، وعبد الله بن عامر بن براد، وأبي سعيد الأشج، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وعبد السلام بن عاصم الهسنجاني، وعثمان بن أبي شيبة، وخلق كثير مذكورين في "سننه" وتآليفه.

حدث عنه: محمد بن عيسى الأبهري، وأبو الطيب أحمد بن روح البغدادي، وأبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم المديني، وأبو الحسن علي ابن إبراهيم القطان، وسليمان بن يزيد الفامي، وآخرون.

قال القاضي أبو يعلى الخليلي: كان أبوه يزيد يعرف بماجه، وولاؤه لربيعة.

وعن ابن ماجه، قال: عرضت هذه "السنن" على أبي زرعة الرازي، فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها. ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا، مما في إسناده ضعف، أو نحو ذا.

قلت: قد كان ابن ماجه حافظا ناقدا صادقا، واسع العلم، وإنما غض من رتبة "سننه" ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة - إن صح - فإنما عنى بثلاثين حديثا، الأحاديث المطروحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة، فكثيرة، لعلها نحو الألف.

قال أبو يعلى الخليلي: هو ثقة كبير، متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ، ارتحل إلى العراقين، ومكة والشام، ومصر والري لكتب الحديث.

وقال الحافظ محمد بن طاهر: رأيت لابن ماجه بمدينة قزوين "تاريخا" على الرجال والأمصار، إلى عصره، وفي آخره بخط صاحبه جعفر بن إدريس: مات أبو عبد الله يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان، وصلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أخواه أبو بكر وأبو عبد الله، وابنه عبد الله.

قلت: مات في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومئتين، وقيل: سنة خمس. والأول أصح. وعاش أربعا وستين سنة.

وقع لنا رواية "سننه" بإسناد، متصل عال، وفي غضون كتابه أحاديث، يعلها صاحبه الحافظ أبو الحسن بن القطان.

وقد حدث ببغداد أخوه أبو محمد الحسن بن يزيد بن ماجه القزويني، في حدود سنة ثمان ومئتين، إذ حج عن إسماعيل بن توبة القزويني الحافظ.

سمع منه: الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر.

سمعت كتاب "سنن ابن ماجه" ببعلبك، من القاضي تاج الدين عبد الخالق بن عبد السلام، ومن ذلك بقراءتي نحو الثلث الأول من الكتاب.

وحدثني بالكتاب كله عن الشيخ الإمام، موفق الدين عبد الله بن قدامة، سماعا في سنة إحدى عشرة وست مئة. وسمعته كله بحلب من أبي سعيد سنقر الزيني، بسماعه من الشيخ موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف، بسماعهما من أبي زرعة المقدسي، عن محمد بن الحسين المقومي، عن القاسم بن أبي المنذر الخطيب، عن أبي الحسن القطان، عنه.

وعدد كتب "سنن ابن ماجه" اثنان وثلاثون كتابا.

وقال أبو الحسن القطان: في "السنن" ألف وخمس مئة باب، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث.

فبالإسناد المذكور إلى ابن ماجه، قال: حدثني إسماعيل بن حفص، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا دخل الميت القبر مثلت له الشمس عند غروبها، فيجلس يمسح عينيه، ويقول: دعوني أصلي".

أخرجه الضياء الحافظ في "المختارة"، عن موفق الدين بن قدامة.

من سير أعلام النبلاء (١٣/٢٨١-٢٧٧).

التعريف بكتاب سنن ابن ماجه

* خصائص سنن ابن ماجه:

١- كان المتقدمون يعدون الكتب الأصول خمسة: الصحيحين وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، ثم ألحق بها سنن ابن ماجه لما فيه من الفقه وحسن الترتيب، ولما فيه من الزوائد على الكتب الخمسة الأصول، واستقر الأمر على ذلك في كتب الأطراف والرجال. ومن العلماء من جعل سادس الأصول الستة: موطأ الإمام مالك لقوة أحاديثه، بينما يرى ابن حجر أن الأولى بذلك سنن الدارمي لقلة الرجال الضعفاء فيه ولندرة الأحاديث الشاذة والمنكرة.

٢- يمتاز سنن ابن ماجه بدقة الترتيب وكثرة الأبواب، وتناسبها مع ما اشتملت عليه من الفقه، وعدد كتبه (٣٧) كتابا، وعدد أبوابه (١٥٠٠) باب.

٣- سنن ابن ماجه أنزل الكتب الستة مكانة لاحتوائه على نسبة كبيرة من الأحاديث الضعيفة تقارب السبع، بالإضافة إلى وجود بعض المناكير والموضوعات القليلة.

٤- يبلغ عدد أحاديثه (٤٣٤١) حديثا، منها (٣٠٠٢) حديث وردت في الكتب الخمسة أو بعضها، أما زياداته على الخمسة فهي (١٣٣٩) حديثا، منها (٤٢٨) حديثا صحيحا، و(٦١٣) حديثا ضعيفا، و(٩٩) حديثا ما بين واهية الإسناد أو منكرة موضوعة.

٥- له عدة شروح أهمها:

- مصباح الزجاجة للسيوطي (ت ٩١١).

- وما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه لابن الملقن (ت ٨٠٤)، وقد اقتصر فيه على شرح زوائده على الخمسة.

- وشرح السندي (ت ١١٣٨).

- وإنجاح الحاجة للدهلوي (ت ١٣٤٧).

التعريف بالمستخرجات على الصحيحين :

معنى الاستخراج :

هو أن يعمد حافظ من الحفاظ إلى كتاب من كتب الحديث كصحيح البخاري أو صحيح مسلم ، أو غيرهما من الكتب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ، من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ، ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده ، وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب ما لم يكن هناك عذر من علو في السند أو زيادة مهمة في المتن ، وربما أسقط المستخرِج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب الذي يستخرج عليه .

وقد صنف كثير من العلماء في هذا النوع على الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث .

المستخرجات على صحيح البخاري : وهي كثيرة منها :

١- مستخرج الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني المتوفى سنة ٣٧١هـ ، قال الذهبي: ابتهرت بحفظه ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة.

٢- مستخرج الحافظ أبي بكر البرقانيالمتوفى سنة ٤٢٥هـ .

٣- مستخرج الحافظ أبي بكر بن مردويه الأصبهاني الكبير صاحب التاريخ والتفسير المسند ، المتوفى سنة ٤١٦هـ ، وهو غير الحافظ ابن مردويه محدث أصبهان ، فإنه حفيد الكبير، ولم يلحق جده ، توفي سنة ٤٩٨هـ .

٤- مستخرج الغطريفي المتوفي سنة ٣٧٧هـ .

٥- مستخرج الحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذهل الهروي المتوفى سنة ٣٧٨هـ .

المستخرجات على صحيح مسلم : وهي كثيرة منها :

١- مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني المتوفى سنة ٣١٦هـ ، روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم.

٢- مستخرج الحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري الحافظ ، توفي سنة ٢٨٦هـ ، ويشارك الإمامممسلم في أكثر شيوخه .

٣- مستخرج الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي النسيابوري المتوفى سنة ٣٨٨هـ ، وجوزق قرية من قرى نيسابور .

٤- مستخرج الحافظ أحمد بن سلمة النيسابوري البزار المتوفى سنة ٢٨٦هـ ، وهو رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ و البصرة .

المستخرجات على الصحيحين : ومنها:

١- مستخرج الحافظ محمد بن يعقوب الشيباني النيسابوي المعروف بابن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤هـ .

٢- مستخرج الحافظ أبي ذر الهروي المتوفى سنة ٤٣٤هـ .

٣- مستخرج الحافظ أبي محمد البغدادي المعروف بالخلّال ٤٣٩هـ .

٤- مستخرج الحافظ أبي علي الماسرجسي النيسابوري المتوفى ٣٦٥هـ ، أسلم جده ماسرجس . وكان نصرانيًا . على يد عبد الله بن المبارك.

٥- مستخرج الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى ٤٣٠هـ ، هؤلاء الأئمة خرَّج كل واحد منهم على كل من الصحيحين منفردًا ، ومن العلماء من استخرج عليهما معا في كتاب واحد كأبي بكر بن عبدان الشيرازيالمتوفى ٣٨٨هـ .

حكم الرواية عن الكتب المستخرجة :

لم يلتزم واحد من هؤلاء الأئمة موافقة الكتاب الأصلي في ألفاظ الحديث ، لأنهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم ، فحصل فيها تفاوت قليل في الألفاظ ، وتفاوت أقل منه في المعاني ، فلا يجوز لمن ينقل عن أحد هذه الكتب المستخرجة حديثًا ثم ينسبه إلى الصحيحين مثلاً ، ويقول هو هكذا

فيهما إلا أن يقابله بهما ، أو يكون صاحب الكتاب المستخرج قد صرح بأنه استخرجه بلفظه كأن يقول : أخرجه البخاري بلفظه .

فوائد المستخرجات : فوائدها كثيرة منها :

١- ما يقع فيها من زيادات في الأحاديث لم تكن بالأصل ، وإنما وقعت لهم تلك الزيادات ؛ لأنهم لم يلتزموا إيراد ألفاظ الأصل بل الألفاظ التي وقعت لهم بالرواية عن شيوخهم .

٢- علو الإسناد لأن صاحب المستخرج لو روى الحديث من طريق صاحب الأصل لوقع أنزل من الطريق الذي يرويه به في المستخرج .

٣- تقوية الحديث بكثرة الطرق ، وربما ساق له طرقًا أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من استخراجه كما يصنع أبو عوانة.

٤- أن يكون صاحب الأصل قد روى عمن اختلط ، ولم يبين أن السماع منه كان قبل الاختلاط أو بعده ، فيبينه المستخرِج صريحًا أو بالرواية عمن لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط .

٥- أن يروي صاحب الأصل عن مدلِّس بالعنعنة ، فيرويه صاحب المستخرج مع التصريح بالسماع أو نحوه .

٦- أن يروي صاحب الأصل الحديث عن مبهم كحدثنا رجل أو غير واحد فيعينه المستخرج .

٧- أن يروي صاحب الأصل عن مهمل كحدثنا محمد من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين فيميزه المستخرِج.

٨- أن يكون في الأصل حديث مخالف لقاعدة اللغة العربية يتكلف لتوجيهه ويتحمل لتخريجه، فيجئ من رواية المستخرج على القاعدة فيعرف بأنه هو الصحيح ، وأن الذي في الأصل قد وقع فيه الوهم من الرواة .

٩- قال العلامة ابن حجر: وكل علة أُعِلَّ بها الحديث في أحد الصحيحين وجاءت رواية المستخرَج سالمة منها فهي من فوائده وذلك كثير جدًا أهـ .

حكم الزيادة الواقعة في الكتب المستخرجة على الصحيحين :

ذهب الإمام ابن الصلاح في مقدمته عند الكلام على فوائد الكتب المستخرجة إلى أن الزيادة الواقعة في المستخرجات لها حكم الصحيح ؛ لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما أو خارجة من ذلك المخرج الثابت ، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : هذا مسلَّم في الرجل الذي التقى فيه إسناد المستخرج ، وإسناد مصنفالأصل بعده ، وأما من بين المستخرج وبين ذلك الرجل فيحتاج إلى نقد ؛ لأن المستخرج لم يلتزم الصحة في ذلك ، وإنما جل قصده العلو ، فإن حصل وقع على غرضه ، فإن كان مع ذلك صحيحًا أو فيه زيادة فزيادة حسن حصلت اتفاقًا وإلا فليس ذلك همته أهـ .

ثم إن الكلام إنما هو في الزيادة التي تقع تتمة لمحذوف في أحاديث الصحيحين ونحو ذلك ، أما زيادة أحاديث بتمامها فلا ريب أنها تتْبع قوة السند وضعفه ، فقد تكون صحيحة ، وقد تكون حسنة أو ضعيفة ، وقد وقع في مستخرج أبي عوانة أحاديث كثيرة زائدة على أصله من هذا النوع الأخير، وفيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف .

التعريف بالمستدركات على الصحيحين :

هي نوع من التصنيف عن المحدثين، وعرف العلماء المستدرك بأنه الكتاب الذي يخرج فيه صاحبه أحاديث على شرط صاحب كتاب معين مما فاته تخريجه.

ومن شرطه: أن يكون رجال الإسناد ممن أخرج لهم صاحب الكتاب الأصلي، يقول أبو عبد الله الحاكم في مقدمة كتابه (المستدرك):

«وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيدها يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بان الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسها».

ومن أشهر الكتب في هذا (المستدرك) للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ).

والحاكم من المتساهلين في التصحيح فإنه قد صَحَّح في كتابه كثيراً من الأحاديث الضعيفة، بل والمنكرة والموضوعة كما بين ذلك الحافظ الذهبي في تلخيص المستدرك المطبوع على هامش كتاب المستدرك .

قال الذهبي عند رواية الحاكم لحديث الطير (٣/١٣١-١٣٠) : (ولقد كنت زماناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في "مستدركه" ، فلما علقت هذا الكتاب رأيت الهوْل من الموضوعات التي فيه !! فإذا حديث الطير بالنسبة إليها سماء !!) .

وقد صرح الذهبي بأن المستدرك لا يزال به حاجة إلى العمل والتحرير إذ قال في السير (١٧ / ١٧٥ - ١٧٦) : (في المستدرك شيء كثير على شرطهما وشيء كثير على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب ، بل أقل ، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما ، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة ؛ وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد ، وذلك نحو ربعه ، وباقي الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها كنت أفردت منها جزءاً ، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء . وبكل حال فهو كتاب مفيد ، قد اختصرته ، ويُعْوِز عملاً وتحريراً) .

كما انتُقِد الحاكم بأنه كان يروي أحياناً بإسناد ملفق من رجال الصحيحين مثل : سماك ابن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم، وعكرمة انفرد به البخاري، فالحق أن هذا الإسناد ليس على شرط واحد منهما إلا أن الحاكم يحكم عليه بأنه على شرط الشيخين.

قال الحافظ ابن حجر: «كما أنه وقع في تناقض فذكر رجلاً في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنعالاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها» .

ولعل السبب في ذلك أنه بدأ تصنيف هذا الكتاب في آخر عمره كما هو الظاهر من المجلد الثالث (ص ١٥٦).

يقول الراوي: حدثنا الحاكم الفاضل أبو عبد الله محمد بن عبد الله إملاءً غُرة ذي القعدة سنة اثنتين وأربعمائة، ثم توفي رحمه الله تعالى بعد سنتين فلم يتمكن من مراجعة الكتاب، وقد أكَّد الحافظ أنه ألفه في آخر عمره.

ومن المستدركات : ما ألفه الحافظ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) باسم (الإلزامات) فجمع فيه ما وجده على شرط الصحيحين من الأحاديث من غير المذكور في كتابيهما، وألزمهما ذكره ، وقد اعتنى به الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله.

ومنها : كتاب (المستدرك) على الصحيحين للحافظ أبي ذر عبد -بغير إضافة-ابن أحمد بن محمد بن عبد الله عفير الأنصاري الهروي (ت ٤٣٤هـ) ، وذكر الكتاني أنه كالمستخرج على كتاب الدارقطني في مجلد لطيف

وكتاب (الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما) ، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ) ، وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم وليس على الأبواب ،ولم يكمل ، وقد التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها ،وقد سلم له فيه إلا أحاديث يسيره جدا كما قال الكتاني ، وذكر ابن تيمية و الزركشي وغيرهما : أن تصحيحه أعلا مزية من تصحيح الحاكم في المستدرك.

تراجم موجزة لبعض المحدثين في هذا العصر :

أحمد بن حنبل

هواحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن اسد ابن ادريس بن عبد الله حيان بن عبد الله ابن انس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان الشيباني، المروزي، البغدادي (أبو عبد الله) امام في الحديث والفقه، صاحب المذهب الحنبلي.

قدمت امه بغداد وهي حامل فولدته (١) في ربيع الاول، ونشأ بها، وطلب العلم وسمع الحديث من شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، وتوفي ببغداد لثلاث عشرة ليلة بقيت من ربيع الاول وقيل: من ربيع الآخر.

له من الكتب: المسند يحتوي على نيف واربعين الف حديث الناسخ ٠

اسحاق بن راهويه (١٦١ - ٢٣٧ هـ (١)) (٧٧٨ - ٨٥١ م)

اسحاق بن ابراهيم بن مخلد بن ابراهيم بن عبد الله بن مطر بن عبيد الله بن غالب بن عبد الوارث بن عبيد الله بن عطية المروزي، المعروف بابن راهويه (أبو يعقوب) محدث

فقيه.

رحل إلى الحجاز، وله مع الشافعي مناظرة في بيوت مكة.

من تصانيفه: المسند، وكتاب التفسيروالمنسوخ، كتاب الزهد، المعرفة والتعليل، والجرح والتعديل

ابن المديني

(١٦١ - ٢٣٤ هـ = ٧٧٧ - ٨٤٩ م)

علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء الديني، البصري، أبو الحسن: محدّث مؤرخ، كان حافظ عصره. له نحو مئتي مصنف. وكان أعلم من الإمام أحمد باختلاف الحديث. ولد بالبصرة، ومات بسامراء. من كتبه " الأسامي والكنى " ثمانية أجزاء

ابن مَعِين

(١٥٨ - ٢٣٣ هـ = ٧٧٥ - ٨٤٨ م)

يحيى بن معين بن عون بن زياد المرى بالولاء، البغدادي، أبو زكريا:

من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله. نعته الذهبي بسيد الحفاظ وقال العسقلاني: إمام الجرح والتعديل. وقال ابن حنبل: أعلمنا بالرجال. ومن كلامه: كتبت بيدي ألف ألف حديث. له " التاريخ والعلل - خ " في الرجال

الدرامي

(١٨١ - ٢٥٥ هـ = ٧٩٧ - ٨٦٩ م)

عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي الدارميّ السمرقندي، أبو محمد: من حفاظ الحديث. سمع بالحجاز والشام ومصر والعراق وخراسان من خلق كثير. واستقضي على سمرقند، فقضى قضية واحدة، واستعفى فأعفي. وكان عقلا فاضلا مفسرا فقيها أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند. له " المسند - خ " في الحديث، منه نسخة في طوبقبو، و " الجامع الصحيح - ط " ويسمى " سنن الدارميّ ".

تدوين السنة من عام ٢٠٠ وحتى سنة ٦٥٦ هـ ، أشهر الكتب المؤلفة فيها ، وطريقة العلماء في تصنيفها :

السنة من القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع شهد هذا الدور حركة نشطة في سبيل ترتيب الحديث وتهذيب مصنفاته وتنقيحها حتى عد هذا الدور دور المصنفات الجامعة وظهور فن علوم الحديث مدوناً، فبرزت مصنفات على غرار مصنفات القرون السابقة. فمنهم من صنف في الصحيح (كصحيح ابن

خزيمة وصحيح ابن حبان)، ومنهم من جمع السنن، ومنهم من اهتم بالمسانيد. كما ظهرت مصنفات من نوع آخر بعضها اهتم بجمع الحديث وترتبه أو شرحه، وبعضها تخصص في علوم الحديث كعلم الرجال وعلم مصطلح الحديث. ونهج علماء هذا القرن مناهج مختلفة في التصنيف فتنوعت مؤلفاتهم..

تراجم موجزة لبعض أعلامها :

الطَّحَاوي

(٢٣٩ - ٣٢١ هـ = ٨٥٣ - ٩٣٣ م)

أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ الطحاوي، أبو جعفر: فقيه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر. ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعيّ، ثم تحول حنفيا.

ورحل إلى الشام سنة ٢٦٨هـ فاتصل بأحمد بن طولون، فكام من خاصته، وتوفي بالقاهرة.

وهو ابن أخت المزني. من تصانيفه (شرح معاني الآثار - ط) في الحديث، مجلدان، و (بيان السنّة - ط) رسالة، وكتاب (الشفعة - ط) و (المحاضر والسجلات) و (مشكل الآثار - ط) أربعة أجزاء، في الحديث، و (أحكام القرآن) و (المختصر) في الفقه، وشرحه كثيرون، و (الاختلاف بين الفقهاء - خ) الجزء الثاني منه في دار الكتب وهو كبير لم يتمه، و (تاريخ) كبير منه مجلدات مخطوطة في اسطمبول، باسم (مغاني الأخيار في أسماء الرجال ومعاني الآثار) و (مناقب أبي حنيفة)

ابن السَّكَن

(٢٩٤ - ٣٥٣ هـ = ٩٠٧ - ٩٦٤ م)

سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي، أبو علي: من حفاظ الحديث.

نزل بمصر وتوفي بها. قال ابن ناصر الدين: (كان أحد الأئمة الحفاظ، والمصنفين الأيقاظ، رحل وطوف، وجمع وصيف) . له (الصحيح المنتقى) في الحديث

أَبو حاتم البُسْتي

(٠٠٠ - ٣٥٤ هـ = ٠٠٠ - ٩٦٥ م)

محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له ابن حِبّان: مؤرخ، علّامة، جغرافي، محدث. ولد في بست (من بلاد سجستان) وتنقل في الأقطار، فرحل إلى

خراسان والشام ومصر والعراق والجزيرة. وتولى قضاء سمرقند مدة، ثم عاد إلى نيسابور، ومنها إلى بلده، حيث توفي في عشر الثمانين من عمره. وهو أحد المكثرين من التصنيف.

قال ياقوت: أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، وكانت الرحلة في خراسان إلى مصنفاته. من كتبه (المسند الصحيح) في الحديث، يقال: إنه أصح من سنن ابن ماجة

الطَّبَراني

(٢٦٠ - ٣٦٠ هـ = ٨٧٣ - ٩٧١ م)

سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم: من كبار المحدثين. أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته. ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفي بأصبهان. له ثلاثة (معاجم) في الحديث، منها (المعجم الصغير - ط) رتب فيه أسماء المشايخ على الحروف. وله كتب في (التفسير) و (الأوائل) و (دلائل النبوة) وغير ذلك

الدَّارقُطْني

(٣٠٦ - ٣٨٥ هـ = ٩١٩ - ٩٩٥ م)

علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدّارقطنيّ الشافعيّ: إمام عصره في الحديث، وأول من صنف القرآآت وعقد لها أبوابا. ولد بدار القطن (من أحياء بغداد) ورحل إلى مصر، فساعد ابن حنزابة (وزير كافور الإخشيدي) على تأليف مسندة. وعاد إلى بغداد فتوفي بها.

من تصانيفه كتاب " السنن - ط "

الحاكِم النَّيْسَابُوري

(٣٢١ - ٤٠٥ هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤ م)

محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطّهماني النيسابوريّ، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيّع، أبو عبد الله: من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. مولده ووفاته في نيسابور. رحل إلى العراق سنة ٣٤١ هـ وحج، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، وأخذ عن نحو ألفي شيخ. وولي قضاء نيسابور سنة ٣٥٩ ثم قلد قضاء جرجان، فامتنع. وكان ينفذ في الرسائل إلى ملوك بني بويه، فيحسن السفارة بينهم وبين السامانيين. وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه. صنف كتبا كثيرة جدا،

قال ابن عساكر: وقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفا وخمسمائة جزء. منها (تاريخ نيسابور –خ) قال فيه السبكي: وهو عندي من أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها، و (المستدرك على الصحيحين – ط) أربع مجلدات

البَيْهَقِي

(٣٨٤ – ٤٥٨ هـ = ٩٩٤ – ١٠٦٦ م)

أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر: من أئمة الحديث. ولد في خسروجرد (من قرى بيهق، بنيسابور) ونشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرهما، وطلب إلى نيسابور، فلم يزل فيها إلى أن مات. ونقل جثمانه إلى بلده. قال إمام الحرمين: ما من شافعيّ إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فان له المنة والفضل على الشافعيّ لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه وبسط موجزه وتأييد آرائه. وقال الذهبي: لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبا يجتهد فيه لكان قادرا على ذلك لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف. صنف زهاء ألف جزء، منها (السنن الكبرى – ط) عشر مجلدات، و (السنن الصغرى)

ابن الجَوْزي

(٥٠٨ – ٥٩٧ هـ = ١١١٤ – ١٢٠١ م)

عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج: علامة عصره في التاريخ والحديث، كثير التصانيف. مولده ووفاته ببغداد، ونسبته إلى (مشرعة الجوز) من محالها. له نحو ثلاث مئة مصنف، منها (تلقيح فهوم أهل الآثار، في مختصرالسير والأخبار–ط) قطعة منه، و (الأذكياء وأخبارهم – ط) و (مناقب عمر بن عبد العزيز – ط) و (روح الأرواح – ط) و (شذور العقود في تاريخ العهود – خ) و (المدهش – ط) في المواعظ وغرائب الأخبار.

السنة من سنة ٦٥٦ وحتى الوقت المعاصر وأشهر المؤلفات فيها وطريقة العلماء في تصنيفها :

السنة النبوية من القرن السابع إلى القرن العاشر بلغ التصنيف في هذا الدور كماله التام، فوضعت مؤلفات استوفت أنواع هذا علم الحديث، وجمعت إلى ذلك تهذيب العبارات وتحرير المسائل بدقة. وقد برز في هذا الطور علماء كبار أحاطوا بالحديث حفظاً، واضطلعوا من فنونه وأحوال أسانيده ومتونه دراية وعلما.. ومن أبرز علماء هذا الفن في هذا الطور الإمام المحدث أبو عمرو عثمان بن الصلاح

(ت٦٤٣هـ)، في كتابه المشهور "علوم الحديث"، فقد جمع فيه ما تفرق في الكتب السابقة، واستوفى أنواع علوم الحديث.. ٨ – السنة النبوية بعد القرن العاشر إلى عصرنا الحالي اتسم هذا الدور على العموم بسمة الركود والجمود، حيث توقفت الحركة الاجتهادية في هذا الفن كما توقفت الحركة الإنتاجية. وفي مقابل ذلك كثرت المختصرات في علوم الحديث شعراً ونثراً. وانصبت مجهودات الكتاب بإعادة اجترار عبارات السابقين. ومن المؤلفات البارزة في هذا لبدور: "المنظومة البيقونية" لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي (ت ١٠٨٠هـ)، و"توضيح الأفكار" لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ).. خاتمة يكاد يجمع علماء هذا الشأن على أن كتب السنة بأشكالها المتنوعة ومناهجها المختلفة دونت جميعها في القرون الخمسة الأولى. وبانتهاء القرن الخامس انتهى عصر الرواية وجُمِعَتِ الأحاديث في كتب أئمة الحديث.. وقد ظهر في كل قرن من قام بخدمة السنة وعلومها، اقتصر عمل هؤلاء على خدمة هذا التراث وترتيبه وتهذيبه، فميزوا الصحيح من السنة من سقيمها، وقاموا بشرح غريبها واستنباط فقهها. كما أفردوا مدونات اهتمت بدراسة الرجال جرحا وتعديلا. وهذه المجهودات جميعها أثمرت في النهاية تصورا كاملا لما اصطلحوا عليه بعلم "مصطلح الحديث"

تراجم موجزة لبعض أعلام السنة في هذه الفترة :

ابن دَقِيق العِيد

(٦٢٥ – ٧٠٢ هـ = ١٢٢٨ – ١٣٠٢ م)

محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقيّ الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد: قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. أصل برع في أصول الدين والخلاف. تفقه في الإسكندرية، وولي التدريس بها في مدرسة السلفي. وتوجه إلى مكة فأشيع أنه توفي وأخذت المدرسة. وعاد، فأقام بجامع مصر يقرئ إلى أن توفي. له تصانيف، منها (شرح المقترح في المصطلح) للبروي، قال ابن قاضي شهبة: عرف تقي الدين بالمقترح لأنه كان يحفظه، وقال حاجي خليفة: ولا يقال له إلا التقيّ المقترح ٠

الزَّيْلَعي

(٠٠٠ – ٧٦٢ هـ = ٠٠٠ – ١٣٦٠ م)

عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبو محمد، جمال الدين: فقيه، عالم بالحديث. أصله من الزيلع (في الصومال) ووفاته في القاهرة. من كتبه " نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية – ط " في مذهب الحنفية، و " تخريج أحاديث الكشاف – خ "

ابن رَجَب

(٧٣٦ – ٧٩٥ هـ = ١٣٣٥ – ١٣٩٣ م)

عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي ثم الدمشقيّ، أبو الفرج، زين الدين: حافظ للحديث، من العلماء. ولد في بغداد ونشأ وتوفي في دمشق. من كتبه (شرح جامع الترمذي) و (جامع العلوم والحكم – ط) في الحديث، وهو المعروف بشرح الأربعين، و (فضائل الشام – خ) و (الاستخراج لأحكام الخراج – ط)

ابن كَثِير

(٧٠١ – ٧٧٤ هـ = ١٣٠٢ – ١٣٧٣ م)

إسماعيل بن عمر (٢) بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقيّ، أبو الفداء، عماد الدين: حافظ مؤرخ فقيه. ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة ٧٠٦ هـ ورحل في طلب العلم. وتوفي بدمشق. تناقل الناس تصانيفه في حياته.

من كتبه (البداية والنهاية – ط) ١٤ مجلدا في التاريخ على نسق الكامل لابن الأثير انتهى فيه إلى حوداث سنة ٧٦٧ (٣) و (شرح صحيح البخاري) لم يكمله، و (طبقات الفقهاء الشافعيين – خ) في شستربتي (٣٣٩٠) كتب في حياته سنة ٧٤٩ و (تفسير القرآن الكريم – ط) عشرة أجزاء (٤) و (الاجتهاد في طلب الجهاد

الهَيْثَمي

(٧٣٥ – ٨٠٧ هـ = ١٣٣٥ – ١٤٠٥ م)

علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري القاهري: حافظ.

له كتب وتخاريج في الحديث، منها " مجمع الزوائد ومنبع والفوائد – ط " عشرة أجزاء، و " ترتيب الثقات لابن حبان – خ " و " تقريب البغية في ترتيب أحاديث الحلية – خ " و " مجمع البحرين في

زوائد المعجمين " و " المقصد العلى، في زوائد أبي يعلى الموصلي – خ " و " زوائد ابن ماجة على الكتب الخمسة – خ " و " موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان "

البُوصِيري

(٧٦٢ – ٨٤٠ هـ = ١٣٦٠ – ١٤٣٦ م)

أحمد بن أبي بكر (عبد الرحمن؟) ابن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعيّ، أبو العباس، شهاب الدين: من حفاظ الحديث. مصري. ولد بأبو صير (من الغربية، قرب سمنود) وتعلم بها وبالقاهرة. وعمل في نسخ الكتب، فنسخ كثيرا مع تحريف كثير. وتوفي بالثانية. من كتبه (فوائد المنتقي لزوائد البيهقي – خ) الثاني والثالث منه، بخطه، في دار الكتب (٣٥٧ حديث) و (زوائد ابن ماجة على باقي الكتب الخمسة، مع الكلام على أسانيدها) و (تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب) حديث، مات قبل تبييضه، فيضه ابنه.

و (إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة – خ)

ابن حَجَر العَسْقَلَاني

(٧٧٣ – ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ – ١٤٤٩ م)

أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حَجَر: من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، قال السخاويّ: (انتشرت مصنفاته في حياته وتهادتها الملوك وكتبها الأكابر) وكان فصيح اللسان، راوية للشعر، عارفا بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، صبيح الوجه. وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل. أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة – ط) أربعة مجلدات، و (لسان الميزان – ط)

ابن قُطْلُوبُغا

(٨٠٢ – ٨٧٩ هـ = ١٣٩٩ – ١٤٧٤ م)

قاسم بن قطلوبغا، زين الدين، أبو العدل السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي: عالم بفقه الحنفية، مؤرخ، باحث. مولده ووفاته بالقاهرة. قال السخاوي في وصفه: " إمام علامة، طلق

اللسان، قادر على المناظرة، مغرم بالانتقاد ولو لمشايخه، مع شائبة دعوى ومساجحة! " له " تاج التراجم – ط " في علماء الأحناف.

خلاصات ومهمَّات

تعريف السنة : هو كل ماصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقريرٍ أو صفة خُلُقية أو خَلْقية.

القول والفعل معلومان لا يحتاج لشرحهما ، أما التقرير : هو أن يُفعل الفعل أمامه عليه الصلاة والسلام ثم يتركه ولا ينكره ، أما إذا تكلم ووافقه فحينها سيكون قولاً. مثال التقرير: (عندما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : " لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة " فمن الصحابة رضوان الله عليهم من فهم بأن النبي عليه الصلاة والسلام يريد أن يتعجلهم فصلوا في الطريق ثم اتجهوا إلى بني قريظة ، ومنهم من فهم الحديث على ظاهره وأن الرسول عليه الصلاة والسلام يريد صلاة العصر لابد أن تكون في بني قريظة ، فما صلوا العصر إلا في بني قريظة ، فالنبي عليه الصلاة والسلام سكت عن الجميع ولم يخطئ إحدى الطائفتين، معنى ذلك أنه أجاز هذا وهذا ..

مثال آخر في التقرير وهو مثال مشهور : (حينما قُدِّم الضب للنبي عليه الصلاة والسلام اعتذر عن أكله ، وأكله خالد بن الوليد رضي الله عنه) فخالد رضي الله عنه أكل الضب والنبي عليه الصلاة والسلام لم يقل له شيئاً فهذا دليل على جواز أكل الضب.

هذه هي السنة عند الأصوليين والمحدثين .

ننتقل إلى السنة عند الفقهاء .

ماهي السنة عند الفقيه ؟

الفقيه عندما يسئل عن فتوى فيقول هذه سنة يقصد بها : (ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه) فهذه هي السنة عند الفقهاء .

هنالك تعريفات أخرى لكن هذا التعريف بسيط وسهل ويوضح الفكرة ، قد تكون هناك تعريفات أدق علمياً لكن الفكرة وصلت على كل حال .

* فعمل أو شغل الفقيه هو: أن يحكم على المسائل الجزئية فيقول هذا واجب وهذا حلال وهذا حرام وهذا مندوب وهذا مباح وهذا سنة ، فالسنة يستخدمها الفقيه في هذا الإطار ومراده منها مايثاب فاعله ولا يعاقب تاركه .

* عندما نأتي عند علماء العقيدة نجدهم يؤلفون كتباً بعنوان (السنة) مثلاً : كتاب السنة للإمام أحمد، كتاب السنة لعبدالله بن الغمام احمد ، كتاب السنة لمحمد النصر المروزي، فهم يقصدون بكلمة السنة في هذا السياق ما يقابل البدعة ، أي : عقيدة أهل السنة والجماعة .

فهذه الأصناف الأربعة (المحدثين – الأصوليين – الفقهاء – علماء العقيدة) كلهم يعتبرون (قول الرسول عليه الصلاة والسلام وفعله وتقريره وصفته) كلها أحاديث نبوية ، لكنهم عندما يتداولون فيما بينهم مصطلح (السنة) يكون له مرادٌ خاصٌ في تلك اللحظة وفي ذلك السياق .

هذا القسم الأول فيما يتعلق بتعريف السنة .

القسم الثاني : فيما يتعلق بكتابة السنة النبوية :

لم تكتب السنة النبوية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلا على نطاق ضيق جداً ، فلم يُكتب من السنة إلا الشيء اليسير جداً . ومن أمثلة الصحابة الذين كتبوا السنة :عبدالله بن عمر بن العاص رضي الله عنه كانت له صحيفة يكتبها إسمها (الصادقة) ، وهناك أيضاً عدد قليل من الصحابة كتبوا السنة.

س/ لماذا لم يتجه الصحابة إلى كتابة السنة مع أن العقل يعترف بديهياً بأن الصحابة سوف يتجهون إلى كتابتها ، والصحابة معروفون بحرصهم وعنايتهم بالسنة وعنايتهم بالدين عموماً ، فكيف لم يتوجهوا بالعناية لكتابة السنة ؟

ج/ هناك سبب شهير يذكر في بعض الكتب ، وهو : لئلا تختلط السنة بالقرآن ، وهذا السبب خاطيء ، كيف ؟

نحن نعيش الآن في القرن الـ ١٥ الهجري بمعنى أنه منذ عهد الرسالة إلى اليوم لو أن شخصاً من الناس سمع بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم و بالقرآن ، لا استطاع أن يميز بينهما ، والذين لديهم ثقافة عامة يستطيعون أن يميزوا بينهما أيضاً ، و كذلك المشركون ومنهم أبو جهل يستطيعون أن يميزوا بكل بساطة بين كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، قد نجد الإنسان الأمي الذي لا يقرأ ولا

يكتب أو في منطقة بعيدة عن التعليم قد يختلط على الإنسان شيء من هذا ، أما غالب الناس الذين درسوا وتحصلوا على قدر من العلم فبكل بساطة نجد بأنهم يميزون بين القرآن والسنة . فإذا كان هذا اليوم فكيف بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم أهل اللغة العربية أصلاً ومنهم تؤخذ اللغة العربية وهم منبعها؟ فلا يمكن أن يكون الصحابة منعوا من الكتابة خشية أن يختلط عليهم القرآن بالسنة، إذا كان المشركين وهم مشركون يستطيعون بكل بساطة أن يميزوا بين كلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بالصحابة ؟ فهذا الجواب خاطئ جدا وضعيف جداً.

فالسبب الحقيقي الأول : أن النبي لم يرد من الصحابة أن ينشغلوا عن القرآن بالسنة لأن الأمة في طور العناية بالقرآن ، فالقرآن مازال ينزل وهو كتابهم الأساس ، وهو في طور النزول فينبغي في أول الإسلام أن تكثف الجهود تكثيف شديد جداً لحفظ القرآن ولتثبيت القرآن لأنهم الجيل الأول الذي سيتلقى القرآن ، فينبغي لهذا الجيل الأول أن يكون عنده درجة عالية من التركيز على القرآن لأنه هو الذي سيبني عليه الدين كله وستتلقاه الأمة كمنهج لها طول حياتها فكان له نوع من التركيز الشديد ولاهتمام وعدم الإنشغال به بالسنة عنه في أي شكل من الأشكال.

...* هناك سبب آخر : وهو مسألة الرواية بالمعنى ، إذ تجوز رواية الحديث بالمعنى ولكن لا تجوز رواية القرآن بالمعنى .

س/ ماعلاقة الرواية بالمعنى مع عدم انتشار كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .؟

الصحابي رضي الله عنه مطلوب منه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحفظ القرآن بنصه . والحافظة البشرية قد تخون الإنسان ، فلكي يسلم الإنسان من خيانة الحافظة اتجهوا إلى كتابة المصحف.

أما الحديث النبوي فتجوز فيه الرواية بالمعنى ، إذا كان هذا الأمر تجوز فيه الرواية بالمعنى ، فالصحابي لا يجد غضاضةً من ألا يكتب الحديث لأنه إنْ فَهِم الحديث فسيبلغه لمن ورائه بالمعنى ، لأن الحديث تجوز فيه الرواية بالمعنى ، فهناك شيء مطلوب منا نصاً وشيء يجوز لنا أن نأخذه بالمعنى ، فالذي سنتوجه له بالعناية والكتابة هو المطلوب منا نصاً وهو القرآن ، وأما المطلوب بالمعنى فقد ننشط له بالكتابة وقد نكتفي بفهمنا وحفظنا .

فهذه مسألة الرواية بالمعنى وعلاقتها وتأثيرها في عدم انصراف الصحابة بشكل كبير إلى مسألة كتابة الحديث النبوي.

س/ لماذا لم تنتشر كتابة السنة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ؟

١) لئلا ينشغلوا بالسنة عن القرآن .

٢) أنهم اكتفوا في السنة بالرواية بالمعنى بعكس القرآن فقد كتبوه لأنه مطلوب نصاً .

القسم الثالث: أنواع التصنيف في السنة النبوية .

على مر التاريخ الإسلامي في العلوم الشرعية أكبر مكتبة شرعية هي المكتبة " الحديثية " ، لهذا لو أن الإنسان أراد أن يتصدر لشراء جميع كتب السنة وما يتعلق بالسنة النبوية قد يحتاج إلى مكان كبير جداً ومقر كبير جداً، بعكس لو أنه اتجه إلى مثلاً كتب العقيدة فلن يحتاج إلى مكان كبير ..لكن كتب السنة عددها كبير فنحتاج إلى مكان كبير .. لهذا سنقسم كتب السنة إلى أقسام

كتب السنة تنقسم إلى ٣ أقسام :

١- الأحاديث: مسندة، وغير مسندة.

٢- الرواة: مسندة، وغير مسندة.

٣- المصطلحات (علوم الحديث): : مسندة، وغير مسندة.

فكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة داخله أحاديث نبوية ، وبعضهم يرويها بالسند (وهي الكتب المسندة) وقسم يذكر هذه الأحاديث بدون سند (وهي الكتب غير المسندة)

** هناك معلومة جداً مهمة :

عملية التخريج تمر بخطوتين ، فلا ننتقل إلى الثانية حتى ننتهي من الأولى وهما :

المرحلة الأولـــى: استخــراج الحديث.

المرحلة الثـــانية: دراســة الإســناد.

ثم الحكم على الحديث.

في مرحلة إستخراج الحديث نحن نبحث في الكتب التي تروي لنا الحديث بالسند وسنجدها في كل الأقسام الثالثة المذكورة سابقاً ، وأكثر ما نجد الاحاديث التي تروي بالسند في قسم الأحاديث، ونجدها في قسم الرواة لكن على قلة ، وفي قسم المصطلحات لكن أيضاً على قلة.

أنواع الكتب التي تروي الحديث بالسند :.

هذه الانواع داخلة في قسم الأحاديث وسنجد داخلها أنواع مشتركة إما مع قسم الرواة أو قسم المصطلحات ، وأول نوع من أنواع الكتب التي تروي الأحاديث بالسند:.

أولاً : كتب الصحيح :

أ – كتب الصحيح مثل : } البخاري ومسلم ، صحيح ابن حبان ، صحيح ابن خزيمة ، مستدرك الحاكم{

فشرط الكتب الصحيحة أن تخرج الأحاديث الصحيحة عند مؤلفيها .

ب – من ناحية الترتيب :

أصحاب الكتب الصحيحة رتبوها على أبواب الفقه . بمعنى أنه نجد صحيح البخاري مرتب على أبواب الفقه (كتاب الصلاة ، كتاب الصيام ، كتاب الحج ، كتاب الجهاد ، كتاب الزهد ، كتاب التوحيد ، كتاب الفتن ، كتاب الإعتصام بالسنة) هذه كلها أحاديث صحيحة في صحيح البخاري ، فالأحاديث ينظر إلى معناها و إلى فقهها وبناءً عليه يرتب الأحاديث ..

ثانيــاً : كتب السنن والجوامع :

أ – مثل : (سنن النسائي ، الترمذي ، سنن ابن ماجة ، سنن أبو داوود) هذه أشهر كتب السنة ، هنالك كتب في السنن أخرى ولكن هذه من أشهرها ويسمونها السنن الأربعة .

ب – من ناحية اشتراط أصحاب كتب السنن والجوامع للصحة :

لم يشترطوا الصحة في الحديث فهم يذكرون الصحيح والحسن والضعيف .

ج – من ناحية الترتيب :

رتبوها على أبواب الفقه مثلها مثل الكتب الصحيحة ، فقد نجد كتاب الترمذي مرتب على أبواب الفقه ..الصلاة والزكاة مثل البخاري ومسلم .

ثالثــاً : كتب المسانيد :

وهي كتب رتبها أصحابها على أسماء الصحابة ، فيجمعون أحاديث الصحابي الواحد في مكان واحد على اختلاف مواضيعها وأبوابها .

أ – من ناحية اشتراط أصحاب كتب المسانيد للصحة :

لا يشترطون الصحة غالباً .

ب – من ناحية الترتيب :

يرتبونها على حسب أسماء الصحابة .

مثال يوضح كيفية ترتيب أصحاب كتب المسانيد للحديث :

أصحاب المسانيد يرتبون الأحاديث بناءً بالنظر إلى أعلى السند " الصحابة " ، مثلاً أحاديث أبي بكر مجموعة في مكان واحد يبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ، فأحاديث أبو بكر كلها مع بعض ، وأحاديث عمر كلها مع بعض ، حديث أبو هريرة مع بعض ، حديث سعد مع بعض حديث عثمان مع بعض ، بغض النظر عما تحويه من فقه ومعنى ، فيبقى حديث أبي بكر كلها مع بعض ، فمثلاً الحديث الأول في الصلاة والثاني نجده في الجهاد والثالث نجده في الزهد والرابع عن يوم القيامة وعن الجنة والنار بغض النظر عن المعنى التي تحويه.

رابعـــاً : المشيخات .

أ – من ناحية الترتيب :

أصحابها يرتبونها على أسماء شيوخهم ، وهي عكس طريقة كتب الصحابة تماماً فهي مرتبة على شيوخهم لذلك سميت بالمشيخات ، مثلاً أبو داوود عنده ألف ١٠٠٠ شيخ ، ففي كتاب المشيخة له يذكر شيخه ويذكر عن كل شيخٍ حديثاً رواه عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحينها يرتبه على أسماء شيوخهم ،، فمثلاً حرف الألف نجد احمد بن حنبل فهو من شيوخ أبي داوود وهكذا ، فكتب المشيخات عكس كتب المسانيد ، كتب المسانيد مرتبة على الصحابة (أعلا السند) وكتب المشيخات مرتبة على شيوخ المؤلفين (أسفل السند) .

خامســاً : كتب الرواة :

كتب الرواة هؤلاء هي نفسها كتب الرواة التي في أقسام كتب السنة الرئيسية ولكن القسم الذي فيه أحاديث مسندة ، ففي الخطوة الأولى وهي استخراج الحديث فإننا سنحتاج القسم الأول من كتب الرواة وهو (الكتب المسندة) وفي الخطوة الثانية وهي دراسة الإسناد فإننا سنحتاج القسمين معاً (المسندة/وغير المسندة) .

كتب الرواة عددها هائل يتكلم عن الرواة هل هم ثقات أم ضعفاء بعضها تروي بالسند وبعضها لا تروي بالسند

مثال : (كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي الذي توفي سنة ٤٦٣ هـ كان الخطيب يترجم فيه في كل واحد سكن بغداد له شهرة سواء كان من أهل الحديث أو من أهل الفقه ، وساء كان من أهل العمارة والحكم والولاية ، سواء كان في الرموز المبتدعة أو كان من أعيان البلد المهم أنه رجل مشهور في بغداد منذ أن بنيت بغداد إلى ماقبل وفاة الخطيب البغدادي ، فإذا ترجم لأي واحد من هؤلاء وتكلم عنه وعن حياته ، وذكر اسمه ، وذكر نسبه ، وذكر من هم شيوخه ومن هم تلامذته ، يذكر له في ترجمته أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويها من عنده بالسند عبر هذا الرجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم).

كذلك (كتاب آخر مثله تاريخ دمشق) نفس الشيء .

أ – من ناحية الترتيب :

فهي مرتبة على أسماء الرواة بالحروف الأبجدية بعضها يرتبها بلا حروف أبجدية (أحمد بن محمد في حرف الألف) ، و (محمد بن إسحاق سنجده حرف الميم) وهكذا ..

سادساً : كتب علوم الحديث :

أيضاً بعض كتب علوم الحديث تذكر أنواع علوم الحديث وتتكلم عنها ثم تذكر لها أمثلة من الأحاديث النبوية ، فبعض هذه الكتب تروي تلك الأحاديث بالسند وبعضها ترويها بدون سند ، مثلاً : نوع (الصحيح) تذكره بعض تلك الكتب وتضرب مثلاً حديثاً ترويه بالسند ، وتأتي مثلاً إلى نوع من أنواع الحديث اسمه المسلسل تضربه و تتكلم عنه ثم تضرب له مثالاً بحديث مروي بالسند وهكذا ، وتأتي مثلاً إلى المعلق تشرح المعلق وهذه صفته وكيف طريقته و ماهي انواعه مثلاً ثم تضرب أمثلة مروية بالسند.

من أشهر هذه الكتب كتاب (معرفة علوم الحديث للحاكم) هذا الكتاب يأخذ أنواع علوم الحديث نوع نوع وكل نوع يضرب عليه مثالاً أحاديث مروية بالسند من الحاكم إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

أ – من ناحية الترتيب :

هي مرتبة على انواع علوم الحديث .

سابعـاً : كتب الغريب :

المقصود بها هي التي فيها لفظة غريبة لفظة ليست شائعة وليست متداولة ، فكتب الغريب هذه وظيفتها تأتي عند الأحاديث التي فيها ألفاظ لا تكون شائعة عند الناس فتقوم بشرحها ،، مثلاً : (المؤمن كالأترجة) والاترجة كلمة غير شائعة فنجد شرحها في مثل هذه الكتب .

كتب الغريب منها كتب تروي بالسند ومنها كتب لا تروي بالسند ، فكتب الغريب الذي يروي بالسند يأتي إلى اللفظة هذه ثم يذكر الحديث الذي وجدت فيه هذه اللفظة ويروي الحديث بالسند .

أ – من ناحية الترتيب :

أصحابها رتبوها على الكلمات بالحروف ، فالكلمات التي أصلها وجرها يبدأ بحرف الألف تكون هي في المقدمة والكلمات التي أصلها يبدأ بحرف الياء تكون في آخر الكتابة .

" كل الاحاديث السابقة تركز على الأحاديث المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم وهي كلام النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وصفته عليه السلام "

ثامنـــاً : كتب المصنفات :

فهي تهتم بمن بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهم الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ، فنجد مثلاً فتاوى ابن عباس بالدرجة الأولى في كتب المصنفات ، فتاوى عمر ، أحكام ابن عمر ، أحكام عمر ، أحكام علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين ، كلها نجدها في كتب المصنفات .

أشهر كتابين في المصنفات :

١) مصنف ابن أبي شيبة .

٢) مصنف عبد الرزاق الصنعاني .

هذه نجد فيها كل مايتعلق بفتاوى الصحابة و أحكام الصحابة وبعض التابعين أيضاً .

طرق التخريج

طرق استخراج الحديث (أو الوسائل التي يمكن بها معرفة مكان الحديث) :

هي أربعة طرق أساسية :

الأولى : استخراج الحديث من خلال النظر في إسناده .

الثانية : استخراج الحديث من خلال النظر في متنه .

الثالثة : استخراج الحديث من خلال برامج الحاسب الآلي .

الرابعة : استخراج الحديث من خلال استعراض كتب السنّة ، وقراءتها قراءة شاملة

.....

الطريقة الأولى :

[استخراج الحديث من خلال النظر في إسناده]

* ويندرج تحت هذه الطريقة عدة طرق فرعية :

أ- من خلال معرفة الصحابي :

والكتب التي تخدم هذه الوسيلة :

١.المسانيد ، و المسانيد هي : "الكتب التي رُتِّبت الأحاديث فيها على اسم الصحابي" .

ولمؤلفي المسانيد أساليب مختلفة في الترتيب ، فمنهم من يرتب على حسب الأكثر رواية من الصحابة، ومنهم من يرتب على حسب النَسَب والقرب من النبي – صلى الله عليه وسلم – ، ومنهم من يرتب على حسب الفضيلة ، ومنهم من يرتب على حسب البلدان ، وقد يحصل في المسند الواحد أكثر من

وجه من وجوه الترتيب ، كما هو في (مسند الإمام أحمد) ، فابتدأ بالعشرة ثم بأهل بيت النبي –صلى الله عليه وسلم– ثم بالمكثرين من الصحابة ، ثم رجع إلى البلدان كمسانيد المكيين ، والشاميين ، والأنصار لهم مسند خاص .

و المسانيد كثيرة جداً ، يأتي في قمتها (مسند الإمام أحمد بن حنبل) . ومن كتب المسانيد المطبوعة : (مسند أحمد) ، و(مسند أبي يعلى) ، و(مسند البزار) ، و(مسند الحميدي) و(المنتخب من مسند عبْد بن حُميد) ، و(مسند أبي داود الطيالسي) وغيرها كثير .

ويُنتبه إلى أنه هناك كتباً سُميت مسانيد ولم ترتب على ترتيب المسانيد الآنف الذكر ، من أمثال ذلك : (المسند للدارمي) –المشهور بـ(سنن الدارمي) واسمه الصحيح : (المسند) كما نصَّ عليه جلُّ أهل العلم– فهو مرتبٌ على أبواب الفقه.

وهناك كتبٌ رُتِبت على المسانيد ، ولم تسمَّ بالمسانيد مثل : (الأحاديث المختارة) للضياء المقدسي ، وهو أحد الكتب التي اشترطت الصحة ، وهو مرتب على أسماء الصحابة ولم يسمَّ بالمسند.

٢. المعاجم : التي رُتِّبت على أسماء الصحابة –وهي يمكن أن تدخل ضمن المسانيد ، ولكن باعتبار أنها سميت باسمٍ مختلف ميَّزناها .

من أوسع كتب المعاجم (المعجم الكبير) للطبراني ، المطبوع في (٢٥)مجلداً.

٣. كتب الأطراف : ومن أشهرها (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للمزي ، الذي جمع أطراف الكتب الستة ورتبه على مسانيد الصحابة.

ج– من خلال صفة تتعلق بالإسناد :

الكتب المعينة على هذه الطريقة :

١. الكتب التي تتضمن أحكاماً على الأحاديث ، فالحكم على الحديث قد يكون متعلقاً بالإسناد والمتن ، وقد يكون متعلقاً بالإسناد وحده ، فمن هنا تدخل تحت هذه الطريقة .

فإذا كان الحديث موصوفاً بالصحة ، أرجع إلى الكتب التي اشترطت الصحة ، وإذا كان الحديث موصوفاً بشدة الضعف ، أرجع إلى كتاب (العلل المتناهية) لابن الجوزي أو كتب الضعفاء التي تخرّج

أحاديث الضعفاء ، وإذا كان الحديث موصوفاً بأنه موضوع أو توصلت من خلال البحث إلى أنه موضوع ، فأرجع إلى كتب الموضوعات ، ككتاب (الموضوعات) لابن الجوزي ، وإذا كان الحديث موصوفاً بالإرسال ، فأرجع إلى كتب المراسيل ، ككتاب(المراسيل) لأبي داود السجستاني ، وإذا كان الحديث موصوفاً بالإدراج في الإسناد ، فأرجع إلى كتاب (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي ، وإذا وقع في الحديث اختلافٌ في الإسناد فمظنته الكبرى كتب العلل ، وخاصة كتاب (العلل) للدارقطني فهو كتابٌ عظيم ، لا يصح لأحدٍ أن يتكلم في الأحاديث تصحيحاً أوتضعيفاً إلا بعد الإطلاع عليه والاعتماد عليه كثيراً ، فهو كتاب عظيم لا يُستغنى عنه أبداً ، وإذا كان في الإسناد اختلاف على رواته ، فأرجع إلى كتاب (العلل) للدارقطني ، أو كتاب (العلل) لابن أبي حاتم ، أو (العلل) لعلي بن المديني ، وغيرها.

أيضاً الكتب والأجزاء الحديثية في أنواع مختلفة ، مثل كتاب (شعب الإيمان) للبيهقي ، وكتب الاعتقاد التي تتضمن كلاماً للصحابة والتابعين حول الاعتقاد ، مثل كتاب (السنّة) لعبد الله بن الإمام أحمد ، (وشرح اعتقاد أهل السنّة والجماعة) للالكائي ونحوها .

وإذا كان الحديث الذي تبحث عنه متعلقٌ بالزهد ، فأرجع إلى كتب الزهد المليئة بالآثار ، ككتاب (الزهد) للإمام أحمد ، وكتاب (الزهد) لابن المبارك ، وكتاب (الزهد) لوكيع . وكتب ابن أبي الدنيا فهي كتبٌ مهمة جداً ، ومليئةٌ بالآثار .

٢. كتب الأحاديث المسلسلة : والمسلسل :" هو عبارة عن تكرر صفة في الإسناد" ، كأن يقول كل راوٍ في الإسناد: (وهو أول حديث سمعته منه) ، فيكون الحديث المسلسل بالأَوَّلِيّة ، أو يكون مسلسلاً بصفة في الرواة ، كأن يكون مسلسلاً بالدمشقيين أو بالحنابلة أو بالحنفية أو بالشافعية ، أو مسلسلاً بصيغة تحديث معينة ، مثل أن يقول كل راوٍ : (سمعتُ) ، أو مسلسلاً بالمصافحة ، أو مسلسلاً بقراءة سورة الصف . والمسلسلات كثيرة ، وهيئاتها أيضاً متعددة ، وقد بيَّن العلماء أن غالبها ضِعَاف . والمقصود أن الحديث إذا كان مسلسلاً فإنه يُرجع إلى الكتب الخاصة بالأحاديث المسلسلة مثل كتاب (نزهة الحُفّاظ) لأبي موسى المديني ، ومن أغرب ما فيه :كتابٌ مسلسلٌ بمن اسمه حسن ، وفيه سبعة : حسن عن حسن عن حسن عن حسن عن حسن عن الحسن بن علي بن أبي طالب عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال : ((أَحْسَنُ الحُسْنِ الخلقُ الحسن)) ، لكنه حديثٌ موضوع .

وعموماً فالكتب التي تتعلق بصفات معينة في الأسانيد كثيرة جداً ، وهنا تظهر أهمية معرفة مصادر السنّة ، وأنها من الأمور المعينة في التخريج من حيث الإتقان والتسهيل وتوفير الوقت .

الطريقة الثانية :

[استخراج الحديث من خلال النظر في المتن]

*ووسائل هذه الطريقة :

أ. استخراج الحديث من خلال طرف المتن ، أي أول جملة في الحديث المروي .

وهنا تنبيه : وهو أن مُستخدم هذه الطريقة يَلزمه أن يحاول استحضار جميع ألفاظ الحديث المختلفة لذلك المتن، مثل حديث ((إنما الأعمال بالنيات..)) فينبغي للباحث أن يضع الاحتمالات التي يمكن أن يكون الحديث مروياً بها ؛ لأن اختلاف حرفٍ واحد في بداية الكلمات قد يُعسِّر عليك عملية الوقوف على الحديث . ثم قد يقف الباحث على الحديث من خلال طرقٍ سابقة أو لاحقة ، ويجدُ هناك ألفاظاً مختلفة ، فينبغي أن تُقيّد هذه الألفاظ المختلفة في البداية ، فإذا جاء وقت البحث بهذه الطريقة تكون الألفاظ موجودة بين يديك ، فتستطيع أن تُقلبّ الفهرس أو الكتاب الذي رُتّب على بداية الحديث على جميع الوجوه حتى تقف على مُرادك .

ثم ينتبه لأمر آخر : وهو أن بعض الأحاديث قد تكون جزءاً من حديث طويل يأتي اللفظ في وسطه ، فتبحث من خلال هذه الطريقة فلا تجده ، وحينها يكون الحلُّ أن تخرّج بأحد الطرق السابقة أو اللاحقة ، مثاله : الحديث المشهور ((صلوا كما رأيتموني أصلّي)) ، لا تكاد تجده بهذا اللفظ في أحد الفهارس أو في الكتب التي رتبت على بداية الأحاديث ؛ لأنه جزءٌ من حديثٍ طويل فيه قصة ، وهو حديث مالك بن الحويرث المشهور .

وقد تكون هناك أحاديث مشهورة على ألسنة الفقهاء ، وفي نصها اختلافٌ يسيرٌ مما يجعل عملية الوقوف على مصادرها أمراً صعباً ، ولكن بمعرفة الألفاظ واختلافها ، وهل هي جزء من حديث طويل أم لا ؟ يَسْهُلُ على الباحث الوقوف على الحديث من خلال هذه الطريقة .

*الكتب التي تخدم هذه الوسيلة :

١.الكتب التي رتبت على حروف المعجم : ومن أشهر هذه الكتب كتاب (الجامع الصغير وزيادته) للسيوطي ، الذي خدمه الشيخ الألباني في (صحيح الجامع الصغير) و (ضعيف الجامع الصغير) .

أيضاً من الكتب التي رُتِبت على حروف المعجم : كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، والمقصود بها (الأحاديث الدائرة على ألسنة الناس ، التي يذكرونها في احتجاجاتهم ومعاملاتهم سواءً العلماء والعامة) ، وقد اعتنى العلماء بترتيب كتب تبين مراتب هذه الأحاديث من حيث القبول والرد ، وأشهر كتاب في ذلك كتاب (المقاصد الحسنة في بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للسخاوي ، وهو أجلّ هذه الكتب ، وهو نافع جداً في التخريج ولا يُستغنى عنه أبداً . ومن أهم الكتب المتأخرة –والتي جمعت ما سبق– كتاب (كشف الخفا ومزيل الإلباس عمّا يدور من الحديث على ألسنة الناس) للعجلوني.

ب.استخراج الحديث من خلال كلمة بارزة فيه : أي كلمة بارزة من وسط المتن أو أوله أو آخره .

وأشهر ما يخدم هذه الطريقة :

١.كتاب (المعجم المفهْرِس لألفاظ الحديث النبوي) ، الذي صنعه جماعة من المستشرقين ، وطبع في ثمان مجلدات ، والكتاب مفيدٌ على نقصٍ كبير فيه ، وقد خدم هذا المعجم الكتب التسعة : وهي الكتب الستة المشهورة مضافاً إليها (موطأ مالك) و(سنن الدارمي) و(مسند أحمد) ، وقد يوجد الحديث في هذه الكتب وتبحث في جميع ألفاظه في (المعجم المفهرس) ولا تجده ، مما يدل على نقصٍ كبيرٍ في خدمة هذا المعجم ، وإن كانت خدمته جليلة ، وخاصة لمن أراد أن يؤلف في موضوع معيّن فإن الكتاب يستحضر له جملة كبيرة من الأحاديث تعينه في كتابة موضوعه .

٢.كتاب (مفتاح كنوز السنّة) الذي ترجمه : محمد فؤاد عبدالباقي ، وهو كتابٌ مهم ، وإن كانت أهميته ضعفت مع صدور الفهارس الحديثة ، ولكن لازالت فائدته قائمة ، وميزته التي تُبقي فائدته مع كثرة الفهارس ، أنه فهرس للألفاظ و للموضوعات في آن واحد ، فمثلاً إذا ذكر لفظة "صلاة التطوع"

تجده يذكر كل الأحاديث المتعلقة بصلاة التطوع في الكتب التي خدمها وهي الكتب التسعة ، مضافاً إليها (مسند زيد بن علي) –وهذا المسند لا قيمة له ؛ لأنه مكذوب على زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب– وأيضاً كتاب (المغازي) للواقدي و(الطبقات) لابن سعد و(سيرة ابن هشام) ، هذه الكتب التي فُهرست في (مفتاح كنوز السنّة) .

٣.كتب غريب الحديث : وهي تعتني بالألفاظ الغريبة لغةً ، أي التي لا يعرف معناها بسبب قلة استخدامها . ومن أشهر كتب الغريب كتاب (غريب الحديث) لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم.

ج.استخراج الحديث عن طريق موضوعه ، أو الأحكام المستنبطة منه

ولا يستطيع أن ينتفع بهذه الوسيلة إلا من فهم معنى الحديث ، وعرف أظهر حكمٍ يمكن أن يستفاد من هذا الحديث ، بل كلما كان فهم الباحث دقيقاً كانت استفادته من هذه الطريقة أنفع ، ومما يدل على ذلك أن البخاري ربما أورد الحديث تحت باب معيّن يَحَارُ الباحث في العلاقة بين ترجمة الباب وبين إيراد الحديث تحتها ، مما جعل عدداً من العلماء يتوقف في معرفة مقصد البخاري في بعض التراجم .

والكتب التي يستعان بها في هذه الطريقة :

١.الكتب المرتبة على الموضوعات : ومن أشهرها كتب الجوامع ، كـ(الجامع الصحيح) للبخاري ، و (المسند الصحيح) لمسلم ، وكتب السنن كذلك .

٢.الكتب المفردة في موضوعات معيّنة ، مثل : كتب التفسير بالمأثور المسندة ، مفيدة في بيان من أخرج الحديث ، فمثلاً من كتب التفسير المسندة : (تفسير ابن جرير الطبري) .

يدخل ضمن التفسير كتب أسباب النزول –خاصة المسندة منها– مثل : (أسباب النزول) للواحدي.

أيضاً كتب الناسخ والمنسوخ في القرآن المسندة ، مثل : كتاب (الناسخ والمنسوخ) لابن الجوزي.

ومن المواضيع المفردة : كتب العقيدة المسندة بأنواعها ، فمنها مثلاً ما يتعلق بالإيمان ، مثل (شعب الإيمان) للبيهقي ، ومنها ما يتعلق بالأسماء والصفات مثل كتاب (التوحيد) لابن خزيمة ، ومنها الكتب المتعلقة بالرد على أهل الأهواء والبدع ، ككتاب (الرد على الجهمية) لعثمان بن سعيد الدارمي .

ومن المواضيع المفردة : الكتب التي أُلفت في موضوع فقهي ، مثل كتاب (القراءة خلف الإمام) للبخاري.

ومن المواضيع المفردة : الكتب التي أُلفت في السيرة والشمائل المحمدية مثل : (سيرة ابن إسحاق) ، ومن كتب الشمائل : كتاب (الشمائل المحمدية) للترمذي.

ومن المواضيع المفردة : الكتب المتعلقة بفضائل الصحابة ، والمسند منها : كتاب (فضائل الصحابة) للإمام أحمد، و(فضائل الصحابة) لخيثمة الطرابلسي ، وكتاب (فضائل الخلفاء الأربعة) لأبي نُعيم الأصبهاني .

ومن الكتب المفردة : كتب الآداب ومحاسن الأخلاق ، مثل : كتاب (الأدب المفرد) للبخاري . كتب الأمثال النبوية ، مثل : (الأمثال) لأبي الشيخ الأصبهاني.

ومن المواضيع المفردة : كتب الزهد والرقائق ، وطبع منها عدد كبير ، ومنها : (الزهد) للإمام أحمد.

د.استخراج الحديث من خلال وصف يتعلق بالمتن :

١.إذا كان الحديث مُشكلاً في ظاهره مع آية قرآنية أو مع حديث نبوي آخر أو مع العقل أو مع الحس ، فقدُ أَلِّفت كتبٌ في هذا الباب منها: كتاب (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي ، وكتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة ، وأوسع هذه الكتب –وهو موسوعة مهمة جداً ، ونافعة جداً كذلك– كتاب (شرح مشكل الآثار) للطحاوي ، وهو مطبوع في ستة عشر مجلداً .

٢. إذا كان الحديث معللاً فنرجع إلى كتب العلل ، من أمثال (العلل) للدارقطني .

٣.إذا كان الحديث قدسياً فنرجع إلى الكتب المؤلفة في الأحاديث القدسية ، مثل : (المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية) لابن بَلْبَان الفارسي.

٤.إذا كان الحديث موصوفاً بأنه متواتر فنرجع إلى الكتب التي أُلفت في بيان الأحاديث المتواترة ، مثل : كتاب (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) للكتاني.

٥.إذا كان الحديث موصوفاً بأنه ناسخٌ أو منسوخ فنرجع إلى المؤلفات في الأحاديث الناسخة أو المنسوخة المسندة من أمثال : كتاب (الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار) للحازمي.

٨.إذا كان في متن الحديث رجلٌ مبهم فنرجع إلى كتب المبهمات في المتن ، ومن أقدمها كتاب الخطيب البغدادي (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة) .

.....

الطريقة الثالثة

[استخراج الحديث من خلال الحاسب الآلي(الكمبيوتر)]

الحاسب الآلي يُعتبر فِهرساً يُنتفع به كما يُنتفع بالفهارس على جميع الوجوه السابقة على : اسم الراوي ، أو الصحابي ، أو لفظة في الحديث ، وغيرها ، ولا يعدو الحاسب الآلي إلا أن يكون فِهرساً ، ويستحيل أن يكون قادراً على الاستقلال في الحكم ، فالحكم على الحديث ليس عملاً آلياً ، بل هو عملٌ يحتاج إلى فقه واستنباط وإعمال ذهن و لا يتأتى جميع ذلك للكمبيوتر .

*مزايا الحاسب الآلي :

١) السرعة وما يوفره من الوقت .

٢) تنوع أساليب استخدامه .

٣) استيعابه لعدد كبير من المصادر .

*عيوبه :

١) عدم دقة برامجه حتى الآن ، ولعل العجلة والتنافس بين الشركات المنتجة لهذه البرامج يجعلهم يستعجلون في إخراجها بغير دقة .

٢) إبعاد القارئ عن التعرف على المصادر ومناهجها ، حتى إن البعض تصوّر أنه يمكن أن يستغني بهذه البرامج عن الكتب ، وهذا غير صحيح ، فالكمبيوتر مستحيل أن يحل محلّ الكتاب ، فالكتاب هو الوسيلة الصحيحة للتعلّم .

فيُنصح من يستخدم الحاسب الآلي أن يستغلّ المزايا التي فيه استغلالاً جيداً ، وأن يتجنب العيوب السابقة التي هي في الحقيقة عيوب في المستخدم لا في الكمبيوتر .والآن الكمبيوتر أصبح واقعاً ولابد من الاستفادة منه ، وليس هناك داعٍ لمعاداته .

.....

الطريقة الرابعة :

[استخراج الحديث من خلال الاستعراض والجَرْد لكتب السنّة]

وذلك بأن تأخذ الكتاب من أوله إلى آخره قراءةً حتى تستخرج الحديث . وهذه الطريقة هي الطريقة التي كان يسير عليها الحُفّاظ والعلماء والمخرجون الأوّلون في عصر ماقبل الطباعة .

ومن مزايا هذه الطريقة :

١) أنها الطريقة الوحيدة التي نستطيع أن نجزم من خلالها أن هذا الحديث موجود في هذا الكتاب أو غير موجود فيه ؛ لأن جميع الطرق السابقة قد لا تدلُّ على الحديث في الكتاب وهو موجود فيه ، فقد يبحث الباحث

في الكتاب بالطرق السابقة فلا يجد الحديث ، ثم يقف على عبارة أحد العلماء أنه موجود فيه ، فيَجزم بوجوده في الكتاب ، فحين البحث والقراءة بهذه الطريقة يُوقف على الحديث ؛ لأنه قد يسقط من الفهارس ، وقد ينساه المفهرس ، وهكذا ...

٢) أنها تكاد تكون الطريقة الوحيدة لاكتشاف العلة الخفية ؛ لأنه قد يقف أثناء الاستعراض على رواية قد تُعِلُّ الرواية التي يبحث عنها من خلال وهم الراوي في متن الحديث أو في إسناده ، وهذه لا تدلُّك عليها الطرق السابقة ، ومن مارس التخريج يعرف ذلك تماماً .

٣) من فوائدها التعرف على مناهج العلماء ، وأسباب التأليف .

٤) الفوائد الجانبية الكبيرة التي يستفيدها طالب العلم أثناء القراءة ، وينبغي تقييد هذه الفوائد في جلدة الكتاب برقم الصفحة ، خاصة الفوائد التي توجد في غير مظنتها . وقد ينقدح في ذهن طالب العلم استنباط من أحد الأحاديث التي مرّ عليها فينبغي تقييد هذا الاستنباط بجانب هذا الحديث ، ووجه الاستنباط ؛ حتى لا يُنسى مع مرور الزمن .

٥) أنها الطريقة الصحيحة لاستحضار متون السنّة النبوية .

****

كتب الرجال

أنواع الكتبِ المؤلفة في علم الرجال ، نوعان رئيسان :

(١) المصنفات العامة: ومن أشهرها و أهمها :

١. الطبقات الكبرى لابن سعد .

٢. التاريخ الكبير للبخاري .

٣. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

(٢) المصنفات المخصوصة : وهي خمسة أنواع :

(١) المصنفات في معرفة الصحابة:

مثل كتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلاني .

(٢) المصنفات في الثقات خاصةً:

مثل كتاب (الثقات) لابن حبان .

(٣) المصنفات في الضعفاء خاصةً:

مثل كتاب (ميزان الاعتدال) للذهبي .

وكتاب (لسان الميزان) لابن حجر العسقلاني .

(٤) المصنفات في رجالِ بلادٍ مخصوصةٍ:

مثل كتاب (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي .

وكتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر الدمشقي .

(٥) المصنفات في رجال كتبٍ مخصوصةٍ:

هذا التقسيم الإجمالي ، وسنبدأ في تفصيل ما يحتاج لتفصيل من هذه الأقسام

(١) المصنفات العامة: ومن أشهرها و أهمها :

(١) الطبقات الكبرى : لمحمد بن سعد ، كاتبِ الواقدي (٢٣٠ هـ) :

جمعَ تراجمَ الصحابة والتابعين إلى زمنِه ، وخصّصَ المجلدَ الأولَ للسيرةِ النبوية ، والثانيَ لغزواتِ النبي وذكر مرضِ موته ووفاته ، ومَن كان يفتي في المدينة بعد رسول الله ، والثالثَ لتراجمِ البدريين من المهاجرينَ

والأنصار ، والرابعَ للمهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بدرًا ، ولهم إسلامٌ قديمٌ ، ولمن أسلم قبل فتحِ مكة ، والخامسَ للتابعين من أهلِ المدينة ، ولمن نزل من الصحابة مكة والطائف واليمامة والبحرين ، والسادسَ للكوفيّين من الصحابة والتابعين ، فمن بعدهم إلى زمنه ، والسابع لمن صال وجال من الصحابة والتابعين في البلاد ، والثامن للنساء الصحابيات ، وكلامه مقبول في الجرح والتعديل

(٢) التاريخ الكبير : للإمام البخاري (٢٥٦ هـ) وقد رتَّبه على حروف المعجمِ ، لكنه بدأ بـ " المحمّدين " لشرف النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي حروف المعجم قدّم أسماء الصحابة .

(٣) الجرحُ والتعديل : لابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ) وهو بحق كتابُ جرحٍ وتعديل ، ورتبه على حروف المعجم ، ويذكر أسماء الصحابة أولًا على كلِّ حرفٍ ، ويذكر اسمه واسم أبيه وجده وشيوخه وتلاميذه ويذكر بلده التي استقر بها ، ورحلاته ، وعقيدته ، وبعض مصنفاته ، وأحيانا سنة وفاته ، وقدّم لها بمقدمة نفيسةٍ كبيرةٍ .

(٢) المصنفات المخصوصة : وهي أنواع :

(١) المصنفات في معرفة الصحابة: أهم فوائدِ هذه الكتب معرفة الحديثِ المرسل من الحديثِ الموصول.

مثل كتاب: (الإصابةُ في تمييز الصَّحابةِ) للحافظِ ابن حجرٍ العسقلاني (٨٥٢ هـ)

وقد قسّمه ابن حجر أربعةَ أقسامٍ :

القسم الأول : وقعت الرواية ، بما يدلُّ على صُحبتِه ، أو وقع ذكرُه بما يدلّ أنه من الصحابةِ بأيِّ طريقٍ كانَ .

القسم الثاني : الأطفالُ الذين وُلدوا في عهدِ النبي صلى الله عليه وسلم ثم مات المصطفى ، وهم دون سنِّ التمييز.

القسم الثالث : المخضرمون الذين أدركوا الجاهليّةَ والإسلامَ ، ولم يروه ، وهؤلاء ليسوا صحابةً ، لكن طبقتهم

القسم الرابع : ممن ذكر في الكتبِ المتقدمةِ في أسماءِ الصحابةِ على سبيلِ الوهمِ والغلط ، مع بيانِه .

(٢) المصنفات في الثقات خاصةً:

مثل كتاب (الثقات) لابن حبان (٣٥٤ هـ) .

(٣) المصنفات في الضعفاء خاصة:

مثل كتاب (ميزان الاعتدال) للذهبي (٧٤٨هـ).

وكتاب (لسان الميزان) لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) .

(٤) المصنفات في رجالِ بلادٍ مخصوصةٍ:

مثل كتاب (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).

وكتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر الدمشقي (٥٧١هـ).

(٥) المصنفات في رجال كتبٍ مخصوصةٍ: وأهم هذا النوع هو الكتب التي اعتنت برجال الكتب الستة خاصة ، ومنها كتاب :

(الكمالُ في أسماءِ الرجالِ) للحافظ عبد الغنيّ بن عبد الواحد الجمّاعيلي المقدسي (٦٠٠ هـ) .

ثم قامَ أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي (٧٤٢) بتهذيبه وإكماله في كتاب (إكمالُ تهذيبِ الكمالِ).

وسار المزّي على النهجِ التالي :

(١) ترجمَ لرجال الكتب الستة ، ولرجال المصنفاتِ التي صنّفها أصحاب الكتبِ الستةِ ، ورمز للمصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحبِ الترجمة ، وذكر في ترجمةِ كلِّ راوٍ شيوخَه وتلاميذه على الاستيعابِ ، ورتبهم على جروف المعجم ، وذكر سنة وفاة الرجل مع ذكر الخلاف وأقوال العلماء ، وبعضُهُمْ لم يعرّف به ، ونبه على أسماء مبهمة ومُكَنَّاة ، وحذف بعض الأسماء من " الكمال " لعدم وقوفه عليها في " الكتب الستة " .

ثم جاء عالمان كبيران وقاما بتهذيب كتاب (تهذيب الكمال) للحافظ المزي ، أولها الحافظ الذهبي (٧٤٨ هـ) في كتاب (تذهيب التهذيب) ثم اختصر التذهيب في كتاب صغير سماه : (الكاشف) .

والثاني : هو الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) في كتاب (تهذيب التهذيب).

وهو ثلثُ حجمِ كتاب " تهذيب الكمال " اقتصر على الأشهر من تلاميذ الراوي وشيوخه.

ثم اختصره في كتاب صغير مثلما صنع الذهبي ، وسماه (تقريب التهذيب) ، وهو كتابٌ مختصرٌ جدًّا في حجم سدس " تهذيب التهذيب " وحكم على كل شخصٍ بما ترجح له فيه ، بألخص عبارة وإشارة ،وذكرَ مراتب الراوةِ من الجرح والتعديل في اثنتي عشر مرتبة ، وذكر طبقاتِهم الزمنية في اثنتي عشر طبقةً ، وزاد على " التهذيب " المبهمات من النساء.

وهناك كتاب مهم جداً وهو كتاب (تعجيلُ المنفعةِ بزوائد الرجال الأئمة الأربعة) لابن حجر العسقلاني .

وهي تراجم للرجال الموجودين في المصنفات الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ، ممن لم يترجم لهم المزّي في تهذيبه ، قال عنه مؤلِّفه ابنُ حجر : (يصير " تعجيل المنفعة " إذا انضم إلى رجال " التهذيب " حاويًا – إن شاء الله – لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة).

خاتمة

أهم كتب الرجال التي ينبغي أن تكون في مكتبة طالب العلم:

١- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني .

٢- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني .

٣- الكاشف للذهبي .

٤- ميزان الاعتدال للذهبي .

٥- لسان الميزان للذهبي .

٦- تعجيل المنفعة لابن حجر العسقلاني .